من الصندوق السيادي للطرح في البورصة..

هيكلة 60 شركة حكومية لتعظيم الأصول وتعميق السوق

www.alamalmal.net

ندعم قرارك

عالم المال

879 العدد: • السنة الحادية والعشرون • الإصدار الثانى

• الأحد 22 فبراير 2026 م

تصفح الموقع

8 صفحات
5 جنيهات

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

مصر للتأمين
MISR INSURANCE
كل عام وانتم بخير
رمضان كريم
www.misrins.com.eg MISRINSURANCEOFFICIAL
احدى شركات صندوق مصر السيادى للاستثمار والتنمية التسجيل الضريبى ٢٠٠-٠٠٨-٤٠٤
خاضعة لاشراف الهيئة العامة للرقابة وحاصله على ترخيص رقم (١) 19114

جون لوكا

خفض الفائدة تحول إيجابي لأداء البورصة.. وتقليص الاحتياطي الإلزامي للبنوك يجذب الاستثمارات

المتحدث الرسمي لـ«التموين»:

10 ملايين أسرة مستفيدة من منحة الـ400 جنيه.. و"كارت المفتش" يعزز الشفافية

نقيب البيطريين:

نحتاج إلى لجنة خبراء لتنظيم دورات إنتاج الدواجن.. والاحتكار ليس سبب ارتفاع الأسعار

بعد خفض الفائدة 1 %..

البنوك تحافظ على ودائع العملاء وسط تقلبات العائد والتضخم

نادي نجيب

قوائم الانتظار تشعل السوق وأتوقع وصول جرام الذهب إلى 8 آلاف جنيه

المهندس صادق سليمان الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة المعادي للتنمية والتعمير:

أدوات الإدارة الحديثة والتحول الرقمي والمصداقية مفاتيح المنافسة مع القطاع الخاص

حوار ص 07

حسن نصر:

استمرار دعم الحكومة للمشتقات البترولية يخفف الأعباء عن المواطنين

الوزير الجديد يواجه اختبار الهيكلة

إعادة تشغيل الطاقات المعطلة وتعزيز المناخ الاستثماري خطوات استراتيجية لإحياء الصناعة الوطنية

صناعة وطاقة ص 03

جريدة عالم المال
أسبوعية - اقتصادية - شاملة
تصدر عن مؤسسة «عالم المال» للصحافة والطباعة والنشر «ش.م.م»

رئيس مجلس الإدارة والتحرير
أيسر الحامدى

رئيس التحرير
أشرف الحامدى

مشرف عام التحرير
محمد النجار

مساعد رئيس التحرير للمحتوى الرقمى
د. أحمد عبدالفتاح

رئيس التحرير التنفيذى
أرشد الحامدى

مدير التحرير
أسماء عبدالبارى - هبة عبدالستار
رشا يوسف - جمال الهوارى
على رضوان - شيرين نوار

هيئة التحرير
إيمان خيري - عبدالمجيد عبدالله
منار مختار - فريدة صلاح الدين
مى أبو المجد - أحمد رضوان
هبه محسن - آيه جمال
محمد سلامة - زياد الحامدى

تصوير: كامل أمين الشعراوي
إسلام أشرف

بوابة عالم المال الإخبارية
مدير تحرير
مى رفاعى
إشراف
مهند الحامدى

إشراف الصفحات المتخصصة
عبلة السيد

الديسك المركزى
غادة نعيم - أحمد عبدالعزيز

تصحيح لغوي:
شيماء عبد الرحيم

الإخراج الفنى
هيثم السيد
يحيي مجدي

التجهيزات الفنية
أحمد سيد

الإدارة والتحرير
١ ميدان موسى جلال - المهندسين
ت: ٣٣٠٥٤٢١١ - ٣٣٣٧١٨١٤
٣٣٣٥٤٦٦٢ - ٣٣٣٥٤٤٢٣
٣٣٣٧٣٨٥٥
فاكس: ٣٣٣٥٤٦٦١

أرقام الاشتراكات
فاكس: ٣٥٧٨٢٧٠٦
ت: ٣٥٨٠٦٤١٨ - ٣٥٨٠٦٤١٩
٣٥٨٠٦٤٢٠
التوزيع والاشتراكات

مؤسسة
أخبار اليوم

سجل الوفاء
ممدوح الراوى
دبابس فخري همام

نادي نجيب سكرتير عام شعبة الذهب سابقًا:

قوائم الانتظار تشعل سوق المعدن النفيس.. والشيشنجي الضامن الوحيد لجودة المواصفات

أتوقع أن يصل الجرام إلى 8 آلاف جنيه ولا يمكن التنبؤ بالمستقبل نظرا لتقلب السوق

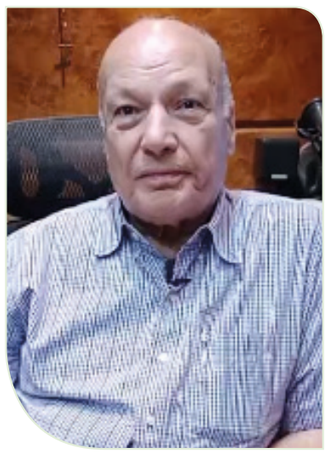

قال نادي نجيب، سكرتير عام شعبة الذهب سابقًا، إن ارتفاع تكلفة المصنعية أسهم في جعل الكثيرين يتجنبونها عند رغبتهم في الادخار أو الاستثمار، حتى بعض المشغولات ذات المصنعية القريبة من السبائك لا تجذب من يبحث عن أقل تكلفة ممكنة لحفظ قيمة أمواله مع مرور الزمن.

كما أضاف في حوار له مع «عالم المال» أن الشيشنجي هو المختص بتحليل المعادن، ويلعب دورا حيويا في سوق السبائك، أي ذهب يُعاد صهره، سواء كان ذهبًا قديمًا أو كسور، يُرسل أولا إلى الشيشنجي لتحديد نسبة الذهب بدقة ومعرفة العيار الفعلي لكل قطعة، فالشيشنجي يضمن لك أن كل سبيكة أو جنيه ذهبي يحمل مواصفات دقيقة، وهو ما يمنح المستثمرين الثقة في المنتج.

وتوقع «نجيب» أن يستمر الطلب المرتفع على الذهب بعد عيد الفطر، خصوصًا إذا استمر خفض الفائدة وارتفاع الأسعار عالميًا، فالأسواق المحلية تتأثر دائمًا بتغيرات الأسعار العالمية والتقلبات الاقتصادية، مما يجعل الذهب خيارًا جذابًا للمستثمرين والمدخرين على حد سواء، وإلى نص الحوار..

ما السبب وراء توجه المستهلكين من المشغولات الذهبية إلى طلب السبائك؟

اختلاف الهدف من شراء الذهب هو السبب الرئيسي حيث إن شريحة كبيرة من المواطنين لم تعد تنظر إلى الذهب باعتباره زينة فقط، بل كأداة ادخارية واستثمارية مباشرة، وتعد السبائك والجنيهات الذهبية هي الخيار الأفضل بأقل تكلفة، نظرا لأنها لا تحتاج إلى عمليات تصنيع أو تشطيب، على عكس المشغولات التي تزيد فيها المصنعية بشكل كبير.

هل يعني ذلك أن المشغولات الذهبية فقدت قيمتها الجذابة لدى المواطنين؟

ارتفاع تكلفة المصنعية أسهم في جعل الكثيرين يتجنبونها عند رغبتهم في الادخار أو الاستثمار، حتى بعض المشغولات ذات المصنعية القريبة من السبائك لا تجذب من يبحث عن أقل تكلفة ممكنة لحفظ قيمة أمواله مع مرور الزمن.

هل لعبت العروض الترويجية دورا في زيادة الطلب على السبائك؟

بالتأكيد، العروض الترويجية مثل الكاش باك على السبائك والجنيهات الذهبية لعبت دورًا كبيرًا، في تغيير وجهة المستهلك فأصبح يسعى لتحقيق أقصى استفادة من قيمة الذهب دون أن يتحمل أي أعباء إضافية، هذا النوع من العروض جعل من السبائك خيارًا أكثر جاذبية للاستثمار مقارنة بالمشغولات المكلفة خاصة المشغولات المستوردة التي سجلت مصنعيتها لدى بعض التجار ٧٠٠ جنيه.

كيف تأثرت أرباح تجار الصاغة والمشغولات بتوجهات العملاء؟

الفارق في العوائد الإجمالية ليس كبيرًا، لكن المشغولات تظل أكثر تكلفة من حيث التشغيل والاستهلاك، بينما السبائك سهلة التصنيع والتداول، وأعباؤها أقل بكثير على التاجر والمستهلك معًا.

هل توجد علاقة بين هذا التحول وتراجع العائد على الشهادات البنكية بعد قرارات البنك المركزي الأخيرة بخفض الفائدة؟

بالفعل يوجد ارتباط مباشر، فالعوائد على الشهادات البنكية انخفضت من ٢٧٪ إلى حوالي ١٧٪، وهو ما دفع كثيرًا من المدخرين لتحويل أموالهم نحو سوق الذهب، بحثًا عن مكاسب رأسمالية، خصوصًا بعد الارتفاعات القوية التي سجلها المعدن الأصفر خلال نهاية العام الماضي، فأصبح الذهب الملاذ الآمن لحفظ القيمة، وليس مجرد أداة للزينة.

السبائك البلدي تُنتج من الذهب القديم أو الكسر بعد إعادة صهره

إلى أي مدى تتأثر سلوكيات المستهلكين بتوقعات السوق؟

الكثيرون يراقبون السوق بحذر ويؤجلون شراء المشغولات الثقيلة أو المكلفة، بينما يفضلون السبائك والجنيهات الذهبية للاستفادة من أي موجة ارتفاع قادمة، هذا الترقب غير خريطة الطلب بشكل واضح خلال الفترة الأخيرة.

ماذا تعني سبائك الذهب البلدي؟ وهل هي آمنة للاستثمار؟

سبائك الذهب البلدي غالبًا ما تُنتج من الذهب القديم أو الكسر بعد إعادة صهره، ثم تمر بعملية تعرف باسم تعيير لدى المختص لتحديد نسبة الذهب بدقة، ويتم ختمها بالعيار وعدد الأسهم، مثل ٨٧٥ لعيار ٢١ و٧٥٠ لعيار ١٨، بالإضافة إلى ختم جهة التحليل الرسمية.هذه الإجراءات معتمدة ورسمية طالما تمت لدى جهات موثوقة.

هل يتم تعديل عيار الذهب عند الحاجة ؟

نعم، إذا لزم الأمر يُضاف الذهب النقي لضبط العيار وفق المعايير الرسمية لمصلحة الدمغة والموازين، وبالتالي السبيكة الناتجة تكون جاهزة للتداول أو الاستثمار بأمان في سوق الصاغة.

ما تقييمك للإقبال على شراء المشغولات القديمة في الأونة الأخيرة ؟

الذهب القديم غالبًا ما يُعاد صهره وتحويله إلى سبائك، ولكن بعض المستهلكين لا يزالون يشترون المشغولات القديمة للزينة، لكن الاتجاه السائد اليوم هو الاستثمار وحفظ القيمة، هذا أدى إلى تراجع الإقبال على المشغولات التقليدية مقابل ارتفاع الطلب على الذهب الخام.

هل تعتقد أن هذا التحول مؤقت أم سيكون طويل الأمد؟

أعتقد أنه طويل الأمد، طالما استمر الانخفاض في العوائد البنكية وارتفاع أسعار الذهب، فأصبح المواطنون الآن أصبحت أكثر وعيًا بالاستثمار الذكي وحفظ القيمة، وليس مجرد شراء الزينة.

سمعت عن «الشيشنجي» في سوق السبائك.. فما هو دوره بالتحديد؟

الشيشنجي هو المختص بتحليل المعادن، ويلعب دورا حيويا في سوق السبائك، أي ذهب يُعاد صهره، سواء كان ذهبًا قديمًا أو كسور، يُرسل أولا إلى الشيشنجي لتحديد نسبة الذهب بدقة ومعرفة العيار الفعلي لكل قطعة، فالشيشنجي يضمن لك أن كل سبيكة أو جنيه ذهبي يحمل مواصفات دقيقة، وهو ما يمنح المستثمرين الثقة في المنتج.

هل هناك اختلاف في ثقة المستثمرين بين السبائك والمشغولات؟

نعم، السبائك تمنح المستثمر شعورًا بالأمان، لأنها ذهب خام خال من المصنعية العالية التي تقلل من جاذبية المشغولات كوسيلة ادخار، فالمستثمرون يعرفون ما يشترونه من حيث الوزن والعيار، وهذا يخلق شفافية في السوق.

ما رأيك في عروض شراء الذهب أونلاين؟

أهم ضمان للمشتري هو التعامل مع محل أو متجر إلكتروني موثوق ومعروف، لا يكفي السعر الجذاب أو العروض الترويجية، فالمصداقية والثقة هما الأساس لضمان الحقوق، والفاتورة الرسمية المختومة تعتبر سند ملكية للمشتري، فهي توثق حقه الكامل في إعادة البيع أو المطالبة بأي استفسار يتعلق بالشراء، وتحتوي الفاتورة على تفاصيل دقيقة مثل الوزن الصافي والعيار والسعر، وتثبت أن كل شيء تم وفق المعايير الرسمية.

ما عناصر الأمان عند شراء الذهب؟

هناك ثلاثة عناصر أساسية ومهمة وهي، المحل أو المتجر الموثوق، يجب أن يكون معروفا وسجل تجاريه موثق، و التعيير السليم للذهب، التأكد من أن العيار مطابق للمواصفات الرسمية، وكذلك الفاتورة الرسمية المختوم، والتي تثبت الحقوق وتضمن إعادة البيع بسهولة.

وما توقعاتك بشأن سوق الذهب خلال شهر رمضان وعيد الفطر؟

من المتوقع أن تشهد مبيعات الذهب انتعاشًا ملحوظًا في الفترة الأخيرة من رمضان ومع اقتراب الاحتفالات بعيد الفطر المبارك، عادة ما يبحث المستهلكون عن الهدايا الذهبية بمختلف أنواعها، سواء كانت سبائك أو مشغولات، لتقديمها للعائلة والأصدقاء خلال هذه المناسبة، وهو ما دفع المحال بتقديم تشكيلات متنوعة من الهدايا الذهبية، لتلبية احتياجات العملاء المختلفة، هذه التشكيلات تشمل مجوهرات صغيرة الوزن، وسبائك صغيرة، ما يساعد على جذب فئات مختلفة من المشترين، من الباحثين عن الهدايا البسيطة.

مفيش سبائك.. ما حقيقة ذلك؟

سوق الذهب تشهد حالة طلب غير مسبوقة على السبائك، ما أدى إلى تناقص كمياتها المتاحة فبعض الشركات المعتمدة لديها قوائم انتظار للسبائك، وهو مؤشر على زيادة الطلب بشكل كبير، وقرار خفض الفائدة على الشهادات البنكية رفع من الطلب على الذهب، خاصة السبائك.

وهل يستمر ارتفاع الطلب على الذهب بعد عيد الفطر؟

من المتوقع أن يستمر الطلب المرتفع على الذهب بعد عيد الفطر، خصوصًا إذا استمر خفض الفائدة وارتفاع الأسعار عالميًا، فالأسواق المحلية تتأثر دائمًا بتغيرات الأسعار العالمية والتقلبات الاقتصادية، مما يجعل الذهب خيارًا جذابًا للمستثمرين والمدخرين على حد سواء.

هل يصل سعر جرام الذهب إلى ١٠ آلاف جنيه للجرام قريبًا؟

من غير المتوقع أن يصل جرام الذهب عيار ٢١ إلى ١٠ آلاف جنيه للجرام في الفترة الحالية، ولكن أقصى تقدير واقعي لسعر الجرام قد يصل إلى حوالي ٨ آلاف جنيه، ولكن السوق دائم التقلب ولا يمكن لأحد التنبؤ بأسعار الذهب المستقبلية.

أحمد كمال مساعد وزير التموين والمتحدث الرسمي باسم الوزارة:

صرف منحة رمضان 400 جنيه لـ10 ملايين أسرة بأسعار السوق الحرة

قال أحمد كمال، مساعد وزير التموين والمتحدث الرسمي باسم وزارة التموين والتجارة الداخلية، إن الشركة القابضة للصناعات الغذائية نظمت حتى الآن أكثر من ١٥٠ معرضًا و١٨٠ شادرا، مع العمل على افتتاح حوالي ١٢٠ معرضًا و١١٠ شادرًا إضافيًا، وذلك من أجل ضمان تغطية جميع المحافظات، مع متابعة يومية لضبط الأسواق.

القابضة للصناعات الغذائية نظمت أكثر من 150 معرضًا و180 شادرا

المجمعات الاستهلاكية العمود الفقري لمنظومة السلع الغذائية

كارت المفتش يعزز الشفافية ورقابة مكثفة على محلات الذهب

احتياطي السكر آمن ومستعدون لضخ كميات إضافية عند الحاجة

ما آلية صرف منحة الدعم للمواطنين خلال شهر رمضان وعيد الفطر؟

المنحة ليست مرتبطة بعدد الأفراد المقيدين عليها و هذا الإجراء يأتي تنفيذًا لتوجيهات الحكومة بهدف توصيل الدعم سريعًا لمستحقيه، وتعزيز الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر احتياجًا، خصوصًا مع تزامن المواسم التي يرتفع فيها معدل الاستهلاك. وتم صرف منحة الدعم الجديدة بقيمة ٤٠٠ جنيه الفئات الأكثر احتياجًا، والتي تشمل: أصحاب المعاشات، مستفيدي برنامجي تكافل وكرامة، بعض الحالات الاجتماعية الخاصة، ويصل عدد الأسر المستحقة لهذه المنحة إلى حوالي ١٠ ملايين أسرة، وذلك لضمان وصول الدعم إلى من يحتاجونه فعليًا، وتحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية.

كما أن السلع الغذائية المتاحة للمواطنين ستكون بأسعار السوق الحرة، وليست بالأسعار المقررة على بطاقة التموين، ما يمنح المواطنين حرية أكبر في اختيار احتياجاتهم وتوفيرها دون قيود على الكميات أو نوعية السلع.

كيف استعدت وزارة التموين لشهر رمضان من حيث الطلب والإقبال المتزايد؟

ننفذ خطة تحضيرية شاملة لكل موسم استثنائي، وموسم شهر رمضان بالتحديد على رأس أولوياتنا، حيث تنطلق التحضيرات قبل الشهر بفترة كافية حتى نضمن وفرة المعروض من السلع والسيطرة على الأسعار، وذلك من خلال إطلاق مبادرات موسمية تستهدف توفير السلع الأساسية بأسعار مناسبة للمواطنين، وتم إطلاق معارض وشوادر 'أهلا رمضان' في جميع المحافظات، لتوفير كميات إضافية من السكر والزيت والأرز والمكرونة والبقوليات، بالإضافة إلى ياميش رمضان، إلى جانب توفير منافذ متحركة لتغطية المناطق الأكثر بعدًا عن المدن الكبرى.

هل المجمعات الاستهلاكية جاهزة الآن لتلبية احتياجات المواطنين؟

المجمعات الاستهلاكية تعد بمثابة العمود الفقري لمنظومة السلع الغذائية، ورفعنا من جاهزيتها من حيث تنوع المعروض وزيادة الكميات، والأسعار التنافسية داخل المجمعات أقل من السوق الحر، وهو ما يشجع المواطنين على الشراء مباشرة دون البحث عن أي بدائل أخرى للشراء.

كم عدد المعارض والشوادر المفتوحة حتى الآن؟

الشركة القابضة للصناعات الغذائية نظمت حتى الآن أكثر من ١٥٠ معرضًا و١٨٠ شادرا، مع العمل على افتتاح حوالي ١٢٠ معرضًا و١١٠ شادرًا إضافيًا، وذلك من أجل ضمان تغطية جميع المحافظات، مع متابعة يومية لضبط الأسواق.

وما الآليات المتبعة لضمان استقرار الأسعار خلال رمضان؟

زيادة المعروض السلعي ومراقبة الأسواق بشكل يومي، حيث إن زيادة الإتاحة تمنع أي محاولات للمغالاة في الأسعار، بينما تعمل فرق الرقابة على رصد المخالفات واتخاذ الإجراءات القانونية حيالها فورًا».

ماذا عن التعاون مع الجهات الرقابية؟

يوجد تنسيق مستمر مع الأجهزة الرقابية على المستويين المركزي والمحلي، لتكثيف الحملات قبل وخلال رمضان، مع التركيز على جودة السلع الأساسية والتأكد من الإعلان عن الأسعار بشكل واضح للجمهور.

كيف تضمن وزارة التموين استقرار سعر السكر في السوق المحلية؟

الاحتياطي الاستراتيجي من السكر آمن ويتيح للدولة القدرة على ضخ كميات إضافية عند الحاجة، كما نتابع تداول السكر في السوق الحر بشكل مستمر لمنع أي تقلبات تؤثر على الأسعار.

ما خطط الوزارة لتطوير شركات السكر التابعة لها؟

تحديث خطوط الإنتاج، ورفع كفاءة التشغيل، وتحسين نظم الإدارة والصيانة، بما يعزز قدرة الشركات على تلبية احتياجات السوق ودعم الاستقرار في الأسعار.

كيف تحمي الوزارة المواطنين من الغش في سوق الذهب؟

نعمل على تكثيف الرقابة على محال بيع المشغولات الذهبية للتأكد من الالتزام بالدمغات والمواصفات المعتمدة، مع تدشين حملات توعية المستهلكين بضرورة شراء الذهب من مصادر موثوقة والحصول على فاتورة رسمية مختومة، كما نقوم بتحديث المعدات ورفع كفاءة الكوادر الفنية لضمان جودة الفحص والمتابعة بما يتواكب مع تطورات السوق.

ما الدور الذي يلعبه كارت المفتش لتعزيز الرقابة التموينية؟

كارت المفتش يسهم في توحيد هوية المفتشين ويربط أعمال التفتيش إلكترونيًا، ما يعزز الشفافية والانضباط ويضمن سرعة الاستجابة لأي مخالفات».

وكيف تتصدى وزارة التموين لتسرب الدعم التمويني؟

منظومة الدعم أصبحت مؤمنة إلكترونيًا، ويتم تحديث قواعد البيانات بشكل دوري، مع متابعة مستمرة لضمان وصول الدعم للفئات المستحقة وتحقيق العدالة الاجتماعية».

حوار - غادة نعيم

حسين بودي رئيس رابطة أصحاب المطاحن:

انخفاض استهلاك القمح إلى 9 ملايين طن بعد ترشيد استخدام بطاقات التموين

المخزون الاستراتيجي يرتفع لـ5 ملايين طن مع بدء موسم التوريد في أبريل

المطاحن تعمل على ضمان توزيع كافٍ لخبز الدعم خلال شهر رمضان

قال حسين بودي، رئيس رابطة أصحاب المطاحن ونائب رئيس غرفة صناعة الحبوب، إن المخزون الحالي من القمح كاف لتغطية احتياجات السوق المحلية لمدة تصل إلىً ٤ أشهر، والرصيد الحالي يبلغ ٤,٥ مليون طن، ويجمع بين الإنتاج المحلي والتوريدات المستوردة والعقود التي تنفذها هيئة السلع التموينية، وهو ما يضمن توفير مرونة كبيرة لاستمرار توريد الخبز المدعم دون أي نقص.

ومن المتوقع أن يرتفع المخزون إلى نحو ٥ ملايين طن مع بدء موسم توريد القمح المحلي منتصف أبريل وحتى منتصف يوليو ٢٠٢٦، ووزارة التموين مستعدة لتلبية الطلب حتى في أوقات الذروة، كشهر رمضان.

كم عدد المستفيدين من دعم الخبز البلدي؟

دعم الخبز البلدي هو أهم أشكال الدعم التي تقدمها الدولة للمواطنين، ويخضع لدراسات مستمرة لضمان وصوله لمن يستحقه فعليًا، وفي السابق كان عدد المستفيدين يصل إلى ما بين ٨٠ و٩٠ مليون شخص، بما في ذلك المقيمون والأجانب، لكن الدراسات أظهرت وجود فئات غير مستحقة، لذلك قامت الدولة بترشيد البطاقات لتقليل العدد.

وكم عدد المستفيدين من الخبز المدعم بعد عملية ترشيد البطاقات؟

عدد المستفيدين سجل نحو ٦٧ أو ٦٨ مليون مواطن»، مما أسهم في خفض استهلاك القمح المدعم من ١٠ ملايين طن سنويًا إلى حوالي ٩ ملايين طن، على الرغم من الزيادة السكانية، وهو ما يعكس فعالية إجراءات الترشيد وإدارة الموارد.

هل يمكن أن يكون للدعم النقدي دورًا فعالًا في تلك المرحلة؟

الدعم النقدي يحتاج لتخطيط دقيق، هناك فئات قد تواجه صعوبة في إدارة الدعم النقدي بشكل فعال، لذلك يجب ربطه بآليات صرف محددة لضمان وصوله للمستحقين الحقيقيين، والرقابة على المخابز بعد تطبيق الدعم النقدي ضرورية لتجنب أي ارتفاع غير مبرر في أسعار الخبز والدقيق أو أي تدخل من السوق السوداء.

هل تعمل المصانع والمطاحن بكفاءة؟

المصانع والمطاحن تعملان بكامل طاقتها الإنتاجية، مع التركيز على تحسين الجودة ورفع كفاءة التشغيل، وهذا يضمن استقرار السوق ويتيح للقطاع القدرة على المنافسة محليًا وخارجيا، و مع حلول شهر رمضان، تعمل المطاحن على ضمان توزيع كاف للخبز المدعم، مع الحفاظ على استمرارية الإنتاج وتلبية جميع الطلبات.

وكيف تتم تلبية الطلب على سلعة القمح؟

الإنتاج المحلي للقمح بلغ نحو ٣,٥ مليون طن، إضافة إلى نحو مليون طن مستورد، التوريد اليومي يصل إلى ٢٤ ألف طن موزعة على ١٥٤ مطحنًا، ما يضمن استقرار السوق وتلبية احتياجات المستهلكين، و هذه الكميات تساعد على استمرارية توريد الخبز في جميع الفترات، بما في ذلك الأعياد والمواسم، وتمنع أي تقلبات كبيرة في الأسعار.

ما دور الترشيد والرقابة في استقرار الأسعار؟

ترشيد البطاقات أسهم في تقليل الاستهلاك غير الضروري وتحسين إدارة الموارد، مع التركيز على الإنتاجية العالية والمراقبة الدقيقة للمطاحن والمخابز، لضمان وصول الدعم إلى المستحقين الفعليين وحماية المواطنين من أي ارتفاع مفاجئ في الأسعار.

حوار - غادة نعيم

www.facebook.com/AlamALmalNews
AlamALmalNews

الوزير الجديد يواجه اختبار الهيكلة..

إعادة تشغيل الطاقات المعطلة وتعزيز المناخ الاستثماري خطوات استراتيجية لإنعاش الصناعة المحلية

تفرض التحديات والصعوبات التي تواجه القطاع الصناعي على وزير الصناعة الجديد المهندس، خالد هاشم، التركيز على عدد من الملفات العاجلة، التي تمس الواقع الفعلي للقطاع.
وبحسب الخبراء والمتابعين فإن إعادة تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة، وتحسين مناخ الاستثمار الصناعي، وتوسيع القاعدة من خلال إتاحة الأراضي والمجمعات الصناعية المرفقة، إلى جانب توجيه الاهتمام للقطاعات ذات القدرة الأعلى على النمو والتصدير، هي الأمور التي يجب أن تحظى بالأولوية على طاولة الوزير الجديد. ونرصد في السطور التالية المزيد من التفاصيل حول هذه الملفات التي تشغل بال رجال صناعة.

ملف ـ أسامة عبد الله

تخفيف الأعباء وتنشيط التصنيع..

قطاع المحاجر والرخام يواجه تحدي إعادة التأهيل ومطالب بإعادته إلى الثروة المعدنية

محمد عارف: الرسوم والغرامات أكبر الأعباء التي تواجه المصنعين والمستثمرين

كشفت شعبة المحاجر والرخام بغرفة القاهرة التجارية عن عدة ملفات مطلوبة من وزير الصناعة الجديد المهندس خالد هاشم للنهوض بقطاع المحاجر والرخام وزيادة الصادرات، مشيرة إلى أن الملف الأهم في الوقت الحالي هو إعادة قطاع المحاجر إلى هيئة الثروة المعدنية.
وقال محمد عارف، رئيس شعبة المحاجر والرخام بغرفة القاهرة التجارية، إن رجال الأعمال والصناع يرحبون بتولي الوزير الجديد حقيبة الصناعة، خاصة أنه على دراية بالعديد من المشكلات والمعوقات التي تواجه القطاع الصناعي بصفة عامة، وبالتالي لديه رؤية واضحة وفهم عميق للتحديات التي تواجه المصنعين. وأوضح أن المطلب الأول لقطاع المحاجر والرخام من وزير الصناعة هو إعادة إدارة القطاع إلى هيئة الثروة المعدنية، رغم أن القانون منذ نحو ٣٠ عامًا ينص على أن يكون تابعًا للهيئة الوطنية، مؤكدًا أنه عند مقارنة نسبة الواردات بالصادرات نجد أن الواردات تفوق الصادرات، مما انعكس سلبًا على أداء المحاجر المصرية، وبالتالي أصبح من الضروري إعادة دراسة هذا الملف مرة أخرى.
وأضاف عارف أن هناك معاناة كبيرة لأصحاب المحاجر المصرية مع إحدى الشركات التابعة للحكومة المسؤولة عن القطاع، مؤكدًا أن الأفضل أن يعود القطاع إما إلى هيئة الثروة المعدنية أو وزارة الصناعة.
كما أشار إلى ملف آخر يمثل أهمية كبيرة للقطاع، وهو إعادة النظر في رسوم المحاجر بهدف تشجيع الصناع والمستثمرين على العمل والاستثمار مجددًا في قطاع المحاجر بعيدًا عن الاستيراد من الخارج، مؤكدًا أن الرسوم والغرامات الإضافية تشكل عبئًا كبيرًا على المصنعين والمستثمرين.

محمد عارف

وأشار عارف إلى أن قطاع المحاجر والرخام يمتلك فرصًا كبيرة للاستثمار على المستويين المحلي والأجنبي، لكن ذلك يتطلب تذليل المعوقات والتحديات التي تواجه المصنعين والمستثمرين، والتي تشمل الرسوم والغرامات والنفقات غير المبررة، وإجراءات رسم الحجر، وتكاليف العمال والنقل والمعدات، معظمها مستورد.
وأضاف أن هناك ضرورة للتعاون بين جهاز خدمة المشروعات والمصانع لتصنيع آلات ومعدات محلية بديلة عن المستورد لتوفير العملة الصعبة، مشيرًا إلى أن نسبة المعدات والآلات المستخدمة في المحاجر والرخام مستوردة بنسبة ١٠٠٪، ما يرفع التكلفة بشكل كبير مقارنة بالبدائل المحلية.
وكشف عارف عن مشكلة ظهرت خلال الفترة الأخيرة، حيث يلجأ معظم العاملين في القطاع، من مصانع وتجار، إلى الاستيراد من الخارج، وخاصة من تركيا، بسبب كثرة المعوقات والأعباء المفروضة على القطاع، مؤكدًا أن الاستيراد يتم في زمن أقل وبرسوم أقل، بينما تضطر المصانع المحلية للعمل في ظروف صعبة. وأوضح أن المصانع كانت تعمل بثلاث ورديات، لكنها الآن تعمل وردية واحدة فقط، ما أدى إلى تراجع الصناعة بشكل كبير نتيجة هذه المعوقات والأعباء المفروضة على قطاع المحاجر والرخام.
وأكد رئيس شعبة المحاجر والرخام أن العاملين في القطاع يعولون كثيرًا على وزير الصناعة الجديد للاستماع للصناع والمستثمرين، وحل المشكلات، وتذليل المعوقات، بما يسهم في عودة التصنيع المحلي مجددًا وتقليل فاتورة الاستيراد. وأضاف: «عندما نجد أن الصادرات تساوي الواردات، فكيف يمكن أن تكون هناك فائدة من التصنيع المحلي؟».

التوطين وتحفيز الإمداد وتوسيع منافذ البيع..

قطاع السيارات في ميزان الإصلاح الشامل

أسامة أبو المجد

طالبت رابطة تجار السيارات وزير الصناعة الجديد، باتخاذ مجموعة مهمة من الإجراءات، التي يرون أنها ضرورية لتحسين أوضاع هذه الصناعة الحيوية.
وفي ضوء ذلك قال المستشار أسامة أبو المجد، رئيس رابطة تجار السيارات ونائب رئيس شعبة السيارات بالغرفة التجارية، إن المطلوب من وزير الصناعة الجديد هو الاستمرار في ملف توطين صناعة السيارات، مع التركيز على ملف صناعة السيارات الكهربائية، واستقطاب عدد أكبر من شركات إنشاء محطات الشحن على مستوى الجمهورية، خاصة أن عدد الشركات العاملة حاليًا لا يتجاوز ٩ شركات فقط، بالإضافة إلى تذليل كافة التحديات والمعوقات الموجودة في قطاع السيارات الكهربائية.
وأضاف أبو المجد، أنه يجب أيضًا على وزير الصناعة الجديد التقدم بطلب إلى الحكومة لرفع الجمارك عن مستلزمات قطع الغيار وسلاسل الإمداد الخاصة بالتصنيع، بما يتيح إنتاج السيارات بأسعار تنافسية.
وأشار إلى أنه، بالتنسيق مع وزارة التنمية المحلية، تم إغلاق آلاف من معارض السيارات على مستوى الجمهورية بدعوى عدم وجود تراخيص، في ظل توقف إصدار تراخيص معارض السيارات منذ عام ١٩٩٤، مؤكدًا ضرورة إعادة النظر في هذه القرارات، وعدم إغلاق معارض السيارات قبل إيجاد بديل مناسب، حتى لا تتأثر المصانع ويحدث لها ركود نتيجة عدم تصريف إنتاجها، قائلا: إذا لم تكن هناك منافذ بيع، فلن تكون هناك صناعة سيارات رائدة في مصر.
يأتي هذا فيما أوضح المهندس خالد هاشم، وزير الصناعة، وفي أول تصريحات له عقب توليه وزارة الصناعة، أن المرحلة المقبلة ستشهد مزيدًا من الجهود للنهوض بقطاع الصناعة، والمضي قدمًا في الملفات المتعلقة بالصناعة والتنمية الصناعية، بما يصب في صالح الاقتصاد القومي وينعكس على مجتمع الصناعة وحياة المواطن.
وأشار إلى أن الوزارة لن تدخر جهدًا في تطوير الصناعة المصرية ودعم المستثمرين الصناعيين لزيادة الإنتاج ورفع جودة المنتج المصري، بما يسهم في تلبية احتياجات السوق المحلي وزيادة تنافسية المنتج المصري في الأسواق العالمية.

مصانع الروبيكي خارج الطاقة القصوى..

قطاع الجلود في مفترق طرق بسبب نقص الخامات وارتفاع تكاليف الإنتاج

عبد الرحمن الجباس: وزير الصناعة الجديد على دراية بمشاكلنا

قال عبد الرحمن الجباس، وكيل مجلس إدارة غرفة دباغة الجلود باتحاد الصناعات المصرية، إن هناك حالة من الرضا تسود بين المصنعين والمستثمرين عقب تولي المهندس خالد هاشم حقيبة وزارة الصناعة، خاصة أنه يمتلك رؤية واضحة بمشكلات القطاعات الصناعية المختلفة، بحكم توليه سابقًا مسؤولية عدد من الهيئات، وهو ما أتاح له الاحتكاك المباشر بتحديات ومعوقات الصناعة على أرض الواقع. وأوضح أن هذه الخبرات تؤهله، كوزير، للعمل على تذليل العقبات التي تواجه القطاعات الإنتاجية، لافتًا إلى أن قطاع دباغة الجلود يعاني من أزمات تتعلق بالسوق وآليات العرض والطلب وارتفاع التكاليف، وهي مشكلات لا يستطيع إدراكها بشكل كامل إلا من كان على تواصل مباشر مع الصناع والمستثمرين.
وأشار إلى أن الوزير الجديد كان قريبًامن مجتمع الأعمال ويتعامل مع الصناعة من منظور عملي، وليس من موقع إصدار القرارات والتوجيهات فقط، بل من خلال النزول إلى المصانع والمنشآت الصناعية والتعرف على التحديات الفعلية التي تواجه المصنعين.
وأضاف الجباس، أن المعنيين بقطاع دباغة الجلود من صناع ومستثمرين يعولون على عقد لقاء مع وزير الصناعة الجديد لعرض جميع التحديات والمعوقات التي تواجه القطاع بشفافية كاملة، مؤكدًا أن الوزير بحكم خبراته السابقة في إدارة ملفات صناعية متعددة، يدرك الفارق بين القرارات النظرية وآليات التنفيذ الفعلي على أرض الواقع، وهو ما يأمل القطاع أن يلمسه خلال المرحلة المقبلة، خاصة في أول اجتماع يعقد معه.
وأوضح أن نحو ٢٠٠ مصنع لدباغة وتصنيع الجلود تم تشغيلها عقب نقل الصناع إلى مدينة الجلود بالروبيكي، معتبرًا أن هذه الخطوة تمثل تحركًا إيجابيًا من جانب الحكومة لدعم التصنيع المحلي وزيادة الصادرات. إلا أنه أوضح أن هذه المصانع لا تعمل حاليًا بكامل طاقتها الإنتاجية، نتيجة إنشاء مدبغة جديدة بجوار مصانع الروبيكي تابعة لإحدى الجهات الحكومية، دون التشاور مع ممثلي القطاع، مشيرًا إلى أن هذه المدبغة تتمتع بطاقة إنتاجية مرتفعة وملاءة مالية كبيرة.
ولفت إلى أن القطاع يعاني في الأساس من نقص المواد الخام مقارنة بالطاقة الإنتاجية المتاحة في المدابغ، متسائلا عن جدوى إنشاء ٢٠٠ مصنع في مدينة الروبيكي ثم الموافقة على إقامة مدبغة تتمتع بامتيازات وحوافز متعددة، تشمل إعفاءات أو تسهيلات في الضرائب والمياه والطاقة بأسعار مخفضة، إلى جانب أوجه دعم أخرى لا تتوافر للمصانع القائمة، الأمر الذي وضع المصانع الخاصة في موقف تنافسي صعب.
وأكد الجباس أن من أولى الملفات التي سيطرحها القطاع على وزير الصناعة الجديد ضرورة إجراء دراسة ميدانية على المصانع الـ٢٠٠ بمدينة الروبيكي، للتعرف على المشكلات الفعلية التي تواجهها، مشيرًا إلى أن وجود مدبغة تابعة للحكومة تنافس القطاع الخاص يتعارض مع التوجه المعلن بشأن تقليص دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية وإتاحة المجال بشكل أكبر للقطاع الخاص.

عبد الرحمن الجباس

وأضاف أن الصناع يعولون على الوزير الجديد لإيجاد حلول عملية لهذه الإشكاليات، إلى جانب معالجة مشكلات أخرى تتعلق بارتفاع تكاليف نقل العمال، والطاقة، والمياه.
وكشف عن أن وسائل نقل العمال إلى مدينة الروبيكي ما زالت غير كافية، حيث لا يتوافر سوى ثلاثة أو أربعة أتوبيسات يوميًا، وهو عدد لا يتناسب مع حجم العمالة، رغم تأكيدات سابقة بحل هذه الأزمة. وأوضح أن العمال يواجهون يوميًا معاناة بسبب التكدس والزحام على سيارات الأجرة حتى ساعات متأخرة من اليوم نتيجة محدودية وسائل النقل.
كما أشار وكيل مجلس إدارة غرفة دباغة الجلود إلى وجود حالة من الركود في القطاع نتيجة تداعيات الأزمة العالمية، فضلا عن تراجع جودة الجلود الخام في مصر بسبب عوامل تراكمية متعددة، من بينها سوء التخزين، وعدم التزام بعض المربين بمواعيد التطعيمات والأمصال، إضافة إلى السلخ الآلي غير المنضبط أو الإهمال في التعامل مع الجلد أثناء عمليات الذبح.
وأكد أن هذا التراجع في جودة الجلد الخام يمثل أحد أبرز التحديات أمام زيادة الصادرات المصرية من الجلود، إذ تجد المصانع صعوبة في تلبية اشتراطات الأسواق الخارجية التي تتطلب درجات جودة مرتفعة، موضحًا أن الدرجات الأقل بالكاد تغطي تكاليف التشغيل، وهو ما انعكس سلبًا على معدلات التصدير خلال الفترة الأخيرة.

حسن الفندي لـ«عالم المال»:

فائض السكر المحلي يصل إلى مليون طن والسر في المستورد

شكلنا لجنة لمتابعة حركة التداول من الزراعة إلى المنتج النهائي

قال حسن الفندي رئيس شعبة السكر باتحاد الصناعات، إن حجم الفائض من السكر المحلي يقدر بنحو مليون طن في السوق، والفائض ليس نتيجة أي مشكلة في الإنتاج المحلي، بل بسبب ارتفاع المعروض من السكر المستورد بشكل غير متوازن.
وأشار في حوار مع «عالم المال» إلى أن الضوابط التنظيمية لتصدير السكر واضحة وصارمة، وتهدف إلى حماية السوق المحلية أولًا، وضمان استقرار الأسعار للمستهلكين المحليين، أي أن أي ارتفاع حالي هو نتيجة عوامل السوق الداخلية فقط.
وأضاف أنه تم تشكيل لجنة متابعة شاملة لدورة تداول السكر بالكامل، بدءًا من الزراعة والإنتاج، حتى وصول المنتج النهائي للمستهلك، هذه اللجنة تضمن ضبط اللجنة تضمن ضبط الجودة ومنع أي اختناقات أو ممارسات احتكارية قد تضر بالسوق المحلية، وهناك إلتزام صارم بالضوابط التي وضعتها اللجنة يضمن أن السوق لن يشهد أي زيادات مفاجئة في الأسعار، وإلى نص الحوار..

بعد الزيادة ٤ آلاف جنيه.. ما السبب وراء ارتفاع سعر طن السكر المحلي؟

ما يحدث في الأسواق يطلق عليه تصحيح طبيعي للأسعار بعد فترة طويلة من الانخفاض الكبير، ويحدث عادة في أي سوق متحرك يتأثر بالعرض والطلب، حيث تمر السوق أحيانًا بموجات هبوط ثم صعود، وهذه طبيعة الأسواق وليس هناك ما يثير القلق.
ويقدر حجم الفائض بنحو مليون طن في السوق المحلية، و هذا الفائض ليس نتيجة أي مشكلة في الإنتاج المحلي، بل بسبب ارتفاع المعروض من السكر المستورد بشكل غير متوازن.

وهل تسبب قرار عودة تصدير السكر في هذه الزيادة؟

بشكل مطلق لا، ولكن الضوابط التنظيمية لتصدير السكر واضحة وصارمة، وتهدف إلى حماية السوق المحلية أولًا، وضمان استقرار الأسعار للمستهلكين المحليين، أي أن أي ارتفاع حالي هو نتيجة عوامل السوق الداخلية فقط، وليس التصدير.

هل المخزون الحالي يكفي لتغطية السوق المحلية؟

بالتأكيد ، المخزون الحالي من سلعة السكر ضخم ويكفي نحو ١٢ شهرا من احتياجات الاستهلاك المحلية، وهو ما يضعنا في وضع مريح جدًا ويقلل من أي احتمالات لحدوث نقص أو ارتفاعات غير الأسعار أحيانًا، وهناك من يروج لقصص عن نقص السكر أو زيادات كبيرة، لكن في الواقع المخزون وفير والأسعار تحت السيطرة و التذبذب بين الهبوط والارتفاع جزء طبيعي من حركة السوق ولا يعكس أزمة حقيقية.

ما دوركم في حماية المستهلك وضبط الأسعار؟

نراقب السوق المحلية يوميًا، ونتابع حركة المخزون المعروض كذلك عند الحاجة، كما تتدخل الجهات التنظيمية لضمان أن كل سلعة تصل للمستهلك بالأسعار المناسبة، ويوجد كذلك توازن مستمر بين توفير المنتج في السوق المحلية وتلبية الطلب الخارجي، مع التركيز على عدم الإضرار بثبات الأسعار أو حتى تقلبها بلا مبرر.

وما خططكم لمنع أي استغلال للمواسم أو ممارسات احتكارية خاصة موسم رمضان والأعياد؟

نعمل على تكثيف الرقابة خلال المواسم، خاصة عند زيادة الطلب، ونتأكد من التزام الموردين بالقوانين المنظمة، أي محاولة لاستغلال زيادة الطلب أو رفع الأسعار بدون سبب قانوني يتم التعامل معها فورًا.

هل هناك خطة لتعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الاستيراد؟

الدولة تسعى لتعظيم الاعتماد على الإنتاج المحلي كلما أمكن، مع الحفاظ على التوازن المطلوب بين الإنتاج المحلي والاستيراد، وهذا يضمن توافر السكر بأسعار مستقرة ويحمي السوق من أي تقلبات مفاجئة.

ما دور اللجنة المختصة بمتابعة منظومة السكر؟

هناك لجنة متابعة شاملة لدورة تداول السكر بالكامل، بدءًا من الزراعة والإنتاج، حتى وصول المنتج النهائي للمستهلك، هذه اللجنة تضمن ضبط الجودة ومنع أي اختناقات أو ممارسات احتكارية قد تضر بالسوق المحلية، وهناك إلتزام صارم بالضوابط التي وضعتها اللجنة يضمن أن السوق لن يشهد أي زيادات مفاجئة في الأسعار، وإلى نص الحوار..

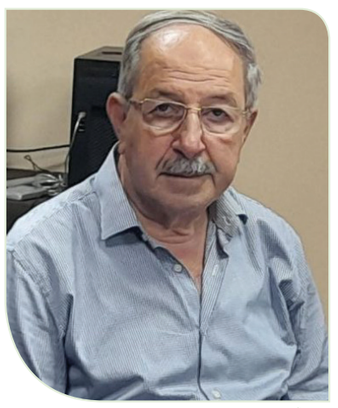

الدولة تسعى لتعظيم الاعتماد على الإنتاج المحلي

مبررة في سعر السكر كما حدث في الماضي.

ما سبب الانخفاض الذي حدث في الأسعار بالفترة الأخيرة؟

اسعار السكر هبطت في الفترة الماضية إلى مستويات تتراوح ما بين ٣٠ و٣١ ألف جنيه للطن والسبب في ذلك زيادة المعروض في الأسواق، وما نراه الآن من ارتفاع محدود ليس أمرًا استثنائيًا، بل هو ذبذبة طبيعية بعد موجة الانخفاض القوي.

هل تتوقع استمرار استقرار الأسعار عند مستوى ٢٧ ألف جنيه للطن؟

لا أعتقد أن الأسعار ستستقر عند هذا المستوى بالفترة المقبلة مع دخول موسم إنتاج سكر البنجر في شهر فبرايرالحاري، ومن المتوقع أن يزداد المعروض ويعزز المخزون الاستراتيجي ، مما سيدفع الأسعار للانخفاض تدريجيًا خلال الأشهر المقبلة.

انتشرت بعض الاقاويل حول نقص سلعة السكر.. كيف تفسر ذلك؟

للأسف، الشائعات تلعب دورًا كبيرًا في تذبذب

حوار - غادة نعيم

حسن نصر رئيس شعبة المواد البترولية:

السوق المحلية لا تتأثر لحظيا في حالة ارتفاع أسعار النفط العالمي

استمرار دعم الحكومة للمشتقات البترولية يخفف الأعباء المالية عن المواطنين

أشاد حسن نصر، رئيس شعبة المواد البترولية باتحاد الغرف التجارية، باستراتيجية قطاع الطاقة في تحقيق طفرة كبيرة في الإنتاج خلال الآونة الأخيرة، سواء فيما يتعلق بزيادة إنتاج الوقود الأحفوري، حيث نجحت شركات البترول في تحقيق اكتشافات جديدة بالصحراء الغربية بإجمالي إنتاج ٥٢٠٠ برميل يوميًا من الزيت الخام و٣٤ مليون قدم مكعب من الغاز يوميًا، لتعويض العجز في إنتاج الآبار القديمة وخفض الفاتورة الاستيرادية وتعظيم الإنتاج المحلي لتلبية احتياجات المواطنين، أو فيما يتعلق بزيادة إنتاج الطاقة المتجددة لخفض الاعتماد على الوقود التقليدي وتحقيق فائض من إنتاج الطاقة النظيفة وتصديرها، إلى جانب مكافحة التغيرات المناخية الضارة.

وقال نصر في حواره لـ«عالم المال» إن الحكومة نجحت في تحقيق المعادلة الصعبة من خلال استمرار دعم المشتقات البترولية حتى أكتوبر ٢٠٢٦، إلى جانب التوسع في مشروعات الطاقة المتجددة وغير المتجددة أيضًا.
وإلى نص الحوار..

ما تقييمك لأسعار المواد البترولية وتأثيرها على السوق المحلية؟

أسعار المواد البترولية ما زالت مدعومة من قبل الحكومة، وسيستمر دعم الحكومة للمشتقات البترولية حتى أكتوبر ٢٠٢٦، وفقًا لتصريحات الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء، بأنه لن يتم إعادة النظر في تسعير الوقود حتى أكتوبر ٢٠٢٦. وبالتالي فإن استقرار الأسعار يخفف الأعباء المالية على المواطنين، وخاصة أسعار البوتاجاز.

هل تتأثر السوق المحلية بارتفاع أسعار النفط والغاز عالميًا؟

لا يتأثر السوق المحلي أو يمثل ضغطًا ماليًا على الحكومة مع استمرار دعمها للوقود، حيث إن الحكومة تستورد الوقود بعقود آجلة وليس بالسعر الجديد، إذ توجد عقود مبرمة للشراء لفترات محددة وفقًا للعقود.

ما حجم استيرادنا من السولار والبنزين وأنبوبة البوتاجاز؟

الحكومة تستورد ٤٠٪ من السولار، و٢٥٪ من البنزين، و٥٠٪ من أنبوبة البوتاجاز.

ما تعقيبك على الزيادات الأخيرة في أسعار المنتجات البترولية؟

الزيادات في الأسعار أمر طبيعي نتيجة وجود فجوة بين التكلفة الفعلية وسعر البيع، وتتحمل الدولة مبالغ ضخمة جراء استمرار دعمها للمواد البترولية لسد هذه الفجوة السعرية. وبرغم رفع السعر بشكل تدريجي، إلا أن الحكومة ما زالت تدعم أسعار الوقود بنسبة كبيرة، ولم نصل حتى الآن إلى بيع الوقود للمواطن بسعره الحقيقي الذي تم شراؤه به من الخارج، حيث تستورد الحكومة الوقود بالدولار وتبيعه للمواطن بالجنيه، وتتحمل فارق السعر بين الدولار والجنيه.

حدثنا عن جهود وزارتي البترول والكهرباء لزيادة الإنتاج؟

الحكومة ممثلة في وزارتي البترول والكهرباء تبذل جهودًا جبارة من أجل زيادة الإنتاج بالسوق المحلي في قطاع النفط، من خلال تجديد الآبار القديمة والعمل على زيادة إنتاجها، إلى جانب تشجيع القطاع الخاص والشركات الأجنبية على زيادة عمليات البحث والتنقيب عن آبار جديدة، وهو ما ظهر جليًا في الاكتشافات الجديدة في الصحراء الغربية خلال الآونة الأخيرة، حيث تم إضافة ٥٢٠٠ برميل يوميًا من الزيت الخام و٣٤ مليون قدم مكعب من الغاز يوميًا لتعويض النقص في إنتاج الآبار القديمة.

ماذا عن مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة؟

شهدت مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة انتعاشة كبيرة خلال السنوات العشر الأخيرة نتيجة توسع الحكومة بالتعاون مع القطاع الخاص في إنشاء محطات الطاقة الشمسية، ومصانع إنتاج الألواح الشمسية، ومصانع البطاريات لتخزين الطاقة الشمسية، ومحطات الرياح مثل محطة جبل الزيت، إلى جانب استغلال طاقة المياه في توليد الكهرباء أيضًا، وتخصيص مساحات من الأراضي بالتقسيط لمشروعات الطاقة المتجددة، إلى جانب مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء لإنتاج الكهرباء باستخدام الطاقة النظيفة التي تحافظ على البيئة.

أخيرا.. كيف ترى مشروعات الربط الكهربائي مع السعودية؟

مشروع الربط الكهربائي من أهم المشروعات التي ستجعل مصر مركزًا إقليميًا للطاقة في أفريقيا وأوروبا، وتسير مشروعات الربط الكهربائي في أكثر من اتجاه، فهناك الربط مع السعودية الذي أوشك على الانتهاء، وكذلك الربط الكهربائي مع الأردن وليبيا وقبرص، بوابة العبور إلى أوروبا.

حوار - شيرين نوار

www.facebook.com/AlamALmalNews
AlamALmalNews

تصل إلى 400 ألف جنيه..

البنوك تتوسع في قروض العمرة.. والريال السعودي يحافظ على استقراره

مع انطلاق موسم العمرة، تتصدر قروض التمويل الخاصة بالرحلة الدينية المشهد المالي في البنوك المصرية، حيث تصل قيمة القرض إلى ٤٠٠ ألف جنيه بفائدة متناقصة ١٧٪ وفترة سداد تصل إلى ١٠ سنوات، ما يثير تساؤلات مهمة حول تأثير هذه القروض على السيولة النقدية في السوق المحلية،واستقرار أسعار العملات، لا سيما الريال السعودي،

وفي ظل ارتفاع الطلب على العملات العربية المرتبط بموسم العمرة. ويشهد سعر الريال السعودي تباينًا محدودًا بين البنوك، إلا أن الاستقرار النسبي للريال خلال الفترة الحالية يعكس قدرة السوق على استيعاب هذه القروض دون ضغط مفرط على السيولة أو تقلبات كبيرة في أسعار العملات، مع مراعاة أن تحركات الدولار أمام الجنيه المصري تلعب الدور الأكبر في تحديد قيمة الريال السعودي على المستوى المحلي.

وشهد سعر الريال السعودي تباينًا ليستقر في مصرف أبوظبي الإسلامي عند نحو ١٢,٤٩ جنيه للشراء و١٢,٥٢ جنيه للبيع، وهو نفس المستوى الذي ظهر داخل بنك تنمية الصادرات، بينما بلغ السعر داخل المصرف العربي الدولي نحو ١٢,٤٧ جنيه للشراء و١٢,٥٠ جنيه للبيع، وهي مستويات تعكس تقارب تسعير العملة السعودية بين البنوك المختلفة.

كما سجل الريال السعودي في بنك بيت التمويل الكويتي نحو ١٢,٤٧ جنيه للشراء و١٢,٥٠ جنيه للبيع، في حين بلغ السعر داخل بنك إتش إس بي سي وكذلك البنك الأهلي الكويتي نحو ١٢,٤٦ جنيه للشراء و١٢,٤٩ جنيه للبيع، وهو ما يشير إلى استمرار الفروق المحدودة للغاية بين الأسعار المعروضة في مختلف البنوك.

وسجل السعر داخل بنك نكست نحو ١٢,٤٥ جنيه للشراء و١٢,٥٠ جنيه للبيع، بينما بلغ في البنك المصري الخليجي نحو ١٢,٤٥ جنيه للشراء و١٢,٥١ جنيه للبيع، وفي البنك التجاري الدولي سجل الريال السعودي نحو ١٢,٤٤ جنيه للشراء و١٢,٤٩ جنيه للبيع.

وتتيح البنوك حدًا نقديًا من الريال السعودي بما يتراوح بين ألف إلى ألفي دولار أي ما يعادل بين ٤ إلى ٨ آلاف ريال سعودي، ويمكن زيادة حد التدبير بعد موافقة مسؤول الالتزام بالبنك وحسب حالة كل عميل.

كما توفر عدد كبير من البنوك قروضًا ميسرة وبمزايا كبيرة للراغبين في أداء العمرة، مع تسهيلات في السداد.

عبد المجيد محيي الدين:

شركات الصرافة تمتلك فائضا يلبي الطلب

ويطرح بنك مصر برنامج قرض الحج والعمرة كإحدى أبرز خدماته التمويلية المخصصة للأفراد، ويتميز هذا القرض بشروط ميسرة، قيمة تمويلية عالية، وخطط سداد طويلة المدى، حيث تبدأ قروض الحج من ٢٠٠ إلى ٤٠٠ ألف جنيه بفترة سداد تصل إلى ١٠ سنوات، وبفائدة متناقصة ١٧٪، ومصاريف إدارية ١,٥٪ من إجمالي القرض تُخصم لمرة واحدة.

ويجب أن يكون سن المتقدم من ٢١ سنة ولا يتجاوز ٦٠ سنة عند آخر قسط، وقد يصل إلى ٦٥ سنة لبعض المهن بالنسبة لبنك مصر.

أما بنك فيصل الإسلامي، فقد أعلن عن تقديم قروض الحج والعمرة بحد أقصى ٥٠٠ ألف جنيه، وبفترة سداد ٥ سنوات، وسعر فائدة متناقص ١٤,٥٪، ورسوم إدارية من ١ إلى ٢٪ من إجمالي القرض، مع اشتراط أن يكون سن المتقدم للحصول على القرض من ٢١ سنة ويصل إلى ٦٠ سنة وقت تسديد آخر قسط.

ويؤكد عبد المجيد محيي الدين، رئيس شركة الأهلي للصرافة، أن شركات الصرافة لديها فائض كبير من كافة العملات سواء العربية أو الأجنبية، وذلك لتوفير احتياجات العملاء، مضيفًا أن أسعار الريال السعودي تشهد تحركًا طفيفًا مع انطلاق موسم العمرة في رمضان المبارك.

وتوقع عبد المجيد أن يشهد سعر الريال السعودي في البنوك المصرية استقرارًا خلال الفترة القادمة، مضيفًا أن سعر صرف الدولار أمام الجنيه المصري هو صاحب التأثير الأكبر على قيمة الريال السعودي.

وأضاف أن الفترة القادمة ستشهد استقرارًا نسبيًا في سعر صرف الريال السعودي في مصر بعد انتهاء موسم العمرة، لكن السعر سيبقى مستقرًا، لأنه بعد أيام قليلة من انتهاء موسم العمرة ستتواصل رحلات الحج إلى الأراضي المقدسة.

ومن جانبه، قال الدكتور هشام إبراهيم، الخبير المصرفي، إن تحديد سعر العملة يخضع لقوى العرض والطلب في أسواق العملات، ففي حالة إذا كان الطلب على العملة مرتفعًا فإن سعر العملة سيرتفع، بينما إذا كان الطلب منخفضًا فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة.

وأضاف أن البنوك المركزية تقوم بتحديد سعر العملة مقابل عملة عالمية مثل الدولار واليورو والين الياباني، وللحفاظ على قوة العملة تقوم البنوك المركزية بشراء وبيع عملتها مقابل العملة العالمية المربوطة بها.

وأشار إبراهيم إلى أن سعر الدينار الكويتي ثابت ومحدد من قبل المصرف المركزي الكويتي، فهو مرتبط بسلة عملات أجنبية من بينها الدولار، وبالتالي فإن الدينار يستمد قوته من الدولار، بالإضافة إلى أن الاقتصاد الكويتي يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط التي تشكل الغالبية العظمى من دخل الدولة وأرباحها، باعتباره سلعة مهمة جدًا لجميع دول العالم.

واستطرد هشام إبراهيم قائلًا إن هناك أربعة عوامل رئيسية تساهم في استقرار سوق العملات في السوق المحلي، وهي: تحسن وضعية العملة المحلية أمام الدولار، ومن ثم باقي العملات، الأمر الذي يساهم بشكل كبير في تحسن وضعية الجنيه مقابل الريال السعودي وعدم مشاهدة ارتفاع للريال في وقت الحج والعمرة؛ تحسن وضعية الاحتياطي الأجنبي مع ارتفاع الدولار أمام الجنيه؛ فضلًا عن ترتيب أولويات المصريين المؤدين لمناسك الحج والعمرة نتيجة ارتفاع تكلفة المعيشة من ناحية، وانخفاض الطلب على الحج بسبب التكلفة المرتفعة له من ناحية أخرى، مما أدى إلى تخفيف الضغط على العملة، وبالتالي توافرها بالبنوك في أي وقت.

وأشار إبراهيم إلى أن تحسن الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية ووجود سعر صرف مستقر ومرن من قبل البنك المركزي والسوق الرسمية يمنح الفرصة أيضًا إلى حرية تبديل الجنيه من داخل الأراضي السعودية.

كما أوضح أن ارتفاع تكلفة رسوم استخدام البطاقات الائتمانية في الأسواق الخارجية يزيد من الضغط على العملة الصعبة، والتي تعد أحد الأسباب أيضًا في تحسن وضع البنوك في تدبير ما يلزم من ريال أمام الحجاج خلال موسم الحج والعمرة.

أسماء عبد الباري

هشام إبراهيم:

ارتفاع رسوم البطاقات الائتمانية يؤثر على السيولة

إدراج البنك التجاري الدولي ضمن دراسة عالمية لمنصة «Udemy» لنجاحه في تطوير التعلم الرقمي

تقديرًا لنجاح البنك التجاري الدولي في تطوير وتسريع منظومة التعلم والتطوير الرقمي لديه باعتباره أكبر بنك قطاع خاص في مصر، تم إدراجه ضمن دراسة حالة عالمية بالتعاون مع منصة Udemy Business، المنصة العالمية الرائدة في تسريع تنمية المهارات المدعومة بالذكاء الاصطناعي.

وتسلط دراسة الحالة الضوء على النهج الإبداعي الذي يتبناه البنك التجاري الدولي في تنمية رأس المال البشري، والتزامه الراسخ ببناء ثقافة مؤسسية قادرة على التكيف مع المتغيرات المستقبلية، بما يعزز مرونة المؤسسة وقدرتها على مواكبة التحولات المتسارعة التي يشهدها القطاع المالي والمصرفي في مصر.

كما تستعرض الدراسة رؤية البنك التجاري الدولي في الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها أحد أهم الأصول الاستراتيجية، لا سيما في بيئة عمل تضم أجيالًا متعاقبة وتشهد طلبًا متزايدًا على أنماط التعلم الذاتي والرقمي.

وتناولت الدراسة أيضًا التحديات التي واجهها البنك، والآليات المبتكرة التي اعتمدها لتحويل تلك التحديات إلى فرص حقيقية للنمو وبناء القدرات المؤسسية.

وفي هذا السياق، قام البنك بدمج منصة Udemy Business ضمن منظومة التعلم المؤسسي الخاصة به، بما أتاح للموظفين الوصول إلى مكتبة متكاملة من المحتوى التدريبي المتخصص والمتوافق مع أفضل المعايير العالمية. وأسهم ذلك في تحديث أساليب التدريب التقليدية، وتذليل العقبات التي تعترض سير العمل اليومي، وتعظيم الأثر العملي لبرامج التطوير والتعلم المستمر.

وتؤكد هذه الدراسة المكانة الرائدة التي يحتلها البنك التجاري الدولي في السوق المصرفي المصري، كما تعكس أن تبني نموذج مرن ومنهجي للتعلم الرقمي يعد ركيزة أساسية لتحقيق التميز المؤسسي، ودعم الاستدامة، وتقديم قيمة مضافة للعملاء في ظل بيئة تنافسية متغيرة.

ويعكس هذا الإنجاز كذلك التزام البنك بتنمية مهارات الشباب من خلال تبني أساليب تعليمية مبتكرة تعتمد على الحلول الرقمية ضمن برامجه الصيفية السنوية، بما يسهم في تأهيل الكوادر الشابة وإعدادها لسوق العمل باستخدام الأدوات المتقدمة التي تعتمدها كبرى المؤسسات العالمية.

وترسخ هذه الدراسة من Udemy Business المكانة الرائدة التي يحتلها البنك التجاري الدولي في السوق المصرفية المصرية، وتؤكد أن اعتماد نموذج منظم ومرن للتعلم الرقمي يمثل ركيزة أساسية لتحقيق التميز المؤسسي، ودعم الاستدامة، وتقديم قيمة مضافة للعملاء في بيئة تنافسية متغيرة.

لتوسيع محفظته الخضراء وتعزيز تمويل المشروعات المرتبطة بالمناخ

بنك مصر يوقع اتفاقية تمويل بقيمة 150 مليون دولار مع مؤسسة التمويل الدولية

في خطوة تعكس التزام بنك مصر المتواصل بدعم الاستدامة وتعزيز الشمول المالي، وقع بنك مصر اتفاقية تمويل مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، عضو مجموعة البنك الدولي، بهدف توسيع محفظته الخضراء وزيادة الأصول المرتبطة بالمناخ، إلى جانب تعزيز التمويل الموجه لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر، مع تركيز خاص على دعم المشروعات المملوكة للنساء.

وقع الاتفاقية هشام عكاشة، الرئيس التنفيذي لبنك مصر، مع شيخ عمر سيلا، المدير الإقليمي لشمال أفريقيا والقرن الأفريقي بمؤسسة التمويل الدولية، وذلك بحضور قيادات رفيعة المستوى من الجانبين.

وبموجب الاتفاقية، يحصل بنك مصر على تمويل بقيمة قد تصل إلى ١٥٠ مليون دولار أمريكي، يهدف إلى التوسع في تمويل المشروعات المرتبطة بالمناخ، مع التركيز على مشروعات كفاءة الطاقة، والنقل الأخضر، والبناء الأخضر، والطاقة المتجددة. كما يسهم التمويل في زيادة حجم الإقراض الموجه لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر، مع تخصيص نسبة ٢٠٪ من إجمالي التمويل لدعم المشروعات المملوكة للنساء، بما يسهم في تقليص فجوة التمويل بين الجنسين وتعزيز مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.

وأكد هشام عكاشة أن هذه الاتفاقية تمثل خطوة استراتيجية جديدة في مسيرة البنك نحو ترسيخ دوره كمحرك رئيسي للتحول الأخضر في القطاع المصرفي المصري، وداعم أساسي لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يعزز توجه بنك مصر نحو الاقتصاد منخفض الانبعاثات، ويدعم دمج اعتبارات المخاطر المناخية ضمن أنشطته التمويلية، اتساقًا مع توجهات البنك المركزي المصري وأفضل الممارسات الدولية في مجال التمويل المستدام، وبما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام.

وأوضح أن بنك مصر يضع الاستدامة في صميم استراتيجيته المؤسسية، ويحرص على تطوير حلول وأدوات تمويل مبتكرة تسهم في تمكين رواد الأعمال وتعزيز قدرتهم على التوسع والنمو في مختلف القطاعات الاقتصادية، مع توسيع نطاق وصول الخدمات التمويلية إلى شرائح جديدة من العملاء في مختلف المحافظات، بما يعزز انتشار التمويل المستدام ويعمق أثره التنموي.

وصرح شيخ عمر سيلا، المدير الإقليمي لمؤسسة التمويل الدولية لمنطقة شمال أفريقيا والقرن الأفريقي، بأن هذه الشراكة مع بنك مصر تؤكد الالتزام بتسريع التحول الأخضر في مصر، مع تعزيز الفرص للنساء والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وأضاف أن ربط تمويل المناخ بالنمو الشامل يسهم في خلق فرص العمل، وتعزيز ريادة الأعمال، وبناء اقتصاد أكثر قدرة على الصمود والاستدامة في مصر.

ويواصل بنك مصر جهوده في دعم التحول الأخضر من خلال تقديم حلول تمويلية مستدامة تشمل مشروعات الطاقة الشمسية، وإدارة الموارد المائية، والحد من النفايات، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، بما يسهم في بناء اقتصاد أكثر استدامة، بالتوازي مع دعم مسارات التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل.

ويستمر البنك في إطلاق المبادرات والمشاركة الفعالة في البرامج التنموية التي تعزز تنافسية عملائه وتدعم الاقتصاد الوطني، انطلاقًا من دوره الوطني ومكانته كمؤسسة مالية تقود مسار التنمية المستدامة في مصر.

بنك القاهرة يوقع اتفاقية تمويل مع قنديل للزجاج لتمويل التوسعات الرأسمالية للمجموعة

وقع بنك القاهرة اتفاقية تمويل جديدة مع مجموعة قنديل للزجاج لتمويل التوسعات الرأسمالية، حيث تتضمن الاتفاقية إنشاء مصنع جديد لإنتاج الزجاج في المنطقة الحرة بعتاقة بمحافظة السويس، بطاقة إنتاجية متوقعة تبلغ ١٠٠ طن يوميًا.

وجاء التمويل ضمن قرض متوسط الأجل بقيمة ١٦,٧ مليون دولار أمريكي لمدة ست سنوات، ضمن مشروع استثماري بتكلفة إجمالية تصل إلى ٢٠,٤ مليون دولار أمريكي لإنشاء مصنع قنديل للصناعات الزجاجية بالمنطقة الحرة. كما شمل التعاون تمويل شركة قنديل للزجاج القائمة بقيمة ٨ ملايين دولار أمريكي و٨٥,٦ مليون جنيه مصري، لتمويل استثمارات الشركة الرأسمالية.

وفي هذا السياق، قال حسين أباظة، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة، إن هذه الاتفاقية تأتي في إطار استراتيجية البنك الهادفة إلى دعم القطاع الصناعي باعتباره أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي المستدام، لا سيما الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة. وأوضح أن هذا التعاون يجسد ثقة البنك في الكيانات الصناعية الوطنية، وحرصه على توفير حلول تمويلية متكاملة تسهم في التوسع الإنتاجي وتعزيز القدرات التنافسية للشركات المصرية، بالإضافة إلى خلق فرص عمل جديدة، بما يدعم توجهات الدولة نحو تعميق التصنيع المحلي وزيادة الصادرات.

وأعرب بهاء الشافعي، نائب الرئيس التنفيذي لبنك القاهرة، عن سعادته بتوقيع هذه الاتفاقية والتعاون مع مجموعة قنديل للزجاج، مؤكدًا أن البنك يحرص على القيام بدوره التنموي في تمويل المشروعات الصناعية ذات الأثر الاقتصادي المباشر، ودعم هذا المشروع الاستثماري الذي يعتمد على أحدث التقنيات الصناعية ويستهدف التوسع في الأسواق التصديرية، بما يسهم في تعزيز تنافسية الصناعة المصرية إقليميًا ودوليًا.

وأضاف محمد شاكر، المشرف على مجموعة الائتمان المصرفي للشركات وقطاع ائتمان القروض المشتركة والتمويل الهيكلي، أن هذه الاتفاقية تعكس نهج البنك في دعم المشروعات الصناعية ذات الأثر الاقتصادي الإيجابي، بما يعزز مكانة بنك القاهرة كمؤسسة مالية داعمة للنشاط الإنتاجي وتطوير القطاعات الصناعية الحيوية.

كما أكد محمد لاشين، رئيس مجموعة الائتمان المصرفي للشركات، أن هذا التعاون يأتي في إطار توجه البنك لدعم القطاعات الصناعية ذات القيمة المضافة، وأن تمويل إنشاء مصنع قنديل للصناعات الزجاجية بالمنطقة الحرة بالسويس، والذي يعتمد في جانب كبير من إنتاجه على التصدير، يأتي اتساقًا مع استراتيجية الدولة الهادفة إلى دعم المصدرين وتنمية الصادرات، مما يرسخ دور بنك القاهرة كشريك مصرفي داعم للقطاعات الإنتاجية.

وقال خليل قنديل، رئيس مجلس إدارة مجموعة قنديل للزجاج، إن هذه الشراكة الاستراتيجية مع بنك القاهرة تعكس الثقة في رؤية المجموعة الصناعية وقدرتها على النمو في الأسواق المحلية والعالمية، موضحًا أن هذا التمويل يمثل شريكًا في تحقيق رؤية الشركة لزيادة القدرة الإنتاجية وتوسيع نطاق تواجدها في السوقين المحلي والإقليمي.

وأضاف أن المصنع الجديد في المنطقة الحرة بعتاقة يمثل نقلة تقنية وتصنيعية في إنتاج الزجاج في مصر، وسيمكن الشركة من تلبية الطلب المتزايد محليًا وإقليميًا، مع التركيز على الجودة والقدرة التنافسية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

وأكد أحمد شاكر، رئيس قطاع التمويل والعلاقات المصرفية بمجموعة قنديل للزجاج، أن هذه الاتفاقية تمثل نموذجًا ناجحًا للشراكة بين القطاع المصرفي والصناعي في مصر، وتترجم التزام بنك القاهرة بدعم الصناعات المحلية ذات القيمة المضافة، موضحًا أن التمويل سيمكن الشركة من تحسين هيكل التكلفة وتعزيز السيولة، ودعم التحول الرقمي والابتكار في العمليات.

ويأتي هذا التعاون في إطار استراتيجية مجموعة قنديل الرامية إلى تعزيز مكانتها في صناعة الزجاج في مصر والشرق الأوسط، ودعم توجه الدولة نحو تنمية الصادرات وتعزيز الإنتاج المحلي، كما يعكس التزام بنك القاهرة بدعم المشروعات الصناعية والاستثمارات الوطنية، بما يسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية ورفع القدرات الإنتاجية المحلية، ويؤكد دور القطاع المصرفي كشريك استراتيجي للشركات المصرية في تحقيق النمو المستدام.

بعد خفض الفائدة 1 %..

البنوك تحافظ على ودائع العملاء وسط تقلبات العائد والتضخم

أكد مصرفيون أن خفض أسعار الفائدة بالبنوك المصرية بمعدل ١٪ لن يؤثر على حركة الإيداع بالبنوك، حيث ستظل الأوعية الادخارية البنكية تجذب شريحة كبيرة من القطاع العائلي، نظرًا لتوافر العديد من الشهادات البنكية متغيرة العائد المرتبطة بسعر الكوريدور.

وقررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي خفض أسعار الفائدة بنسبة ١٪، لتصل إلى ١٩٪ للإيداع، و٢٠٪ للإقراض، و١٩,٥٪ لسعر الائتمان والخصم وسعر العملية الرئيسية، وذلك بعد تراجع المعدل السنوي للتضخم الأساسي إلى ١١,٢٪ في يناير ٢٠٢٦، مقابل ١١,٨٪ بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥، مشيرًا إلى أن معدل التغير الشهري في الرقم القياسي الأساسي لأسعار المستهلكين بلغ ١,٢٪ في يناير مقابل ٠,٢٪ في ديسمبر.

وكشف البنك المركزي المصري عن ارتفاع إجمالي الودائع غير الحكومية بالعملة المحلية لدى البنوك العاملة في السوق المحلية إلى ٩,٥٨ تريليون جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥، مقابل ٩,٤ تريليون جنيه بنهاية نوفمبر ٢٠٢٥.

ووصل حجم الودائع تحت الطلب بالعملة المحلية إلى ٢,٣٥٢ تريليون جنيه، مقابل ٢,٣٢٦ تريليون جنيه، واستحوذ قطاع الأعمال العام على نحو ١٠٧,٩٧٨ مليار جنيه من تلك الودائع، والقطاع الخاص على ١,٢٤٤ تريليون جنيه، والقطاع العائلي على أكثر من تريليون جنيه.

وبلغ حجم الودائع لأجل وشهادات الادخار بالعملة المحلية نحو ٧,٢٢٨ تريليون جنيه بنهاية ديسمبر الماضي، مقابل ٧,٠٧٤ تريليون جنيه بنهاية نوفمبر السابق، واستحوذ قطاع الأعمال العام على نحو ٦٥,١٥٧ مليار جنيه من تلك الودائع، والقطاع الخاص على ٤٢٥,٧٤٥ مليار جنيه، والقطاع العائلي على ٦,٧٣٧ تريليون جنيه.

بداية، تؤكد جهاد عبد الله، مدير قطاع المعاملات الدولية في أحد البنوك الخاصة، أن خفض الفائدة لن يؤثر على حجم الودائع بالبنوك، بل سيظل القطاع المصرفي جاذبًا لودائع العملاء، وذلك عبر الشهادات البنكية متغيرة العائد المرتبطة بسعر الكوريدور، للحفاظ على شريحة العملاء الراغبة في العائد المرتفع، وفي نفس الوقت لتحريك العائد بشكل تلقائي مع اتجاه لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي نحو خفض سعر العائد على الإيداع والإقراض.

وأضافت أن خفض الفائدة على الشهادات البنكية يختلف من بنك لآخر حسب تكلفة الأموال، ومعدلات السيولة، ومعدلات التوظيف للودائع، حيث قامت بعض البنوك بخفض سعر الفائدة على عدد من الأوعية الادخارية، وتحديدًا الشهادات مرتفعة العائد، بعد خفض البنك المركزي سعر الفائدة على الإيداع والإقراض، مضيفة أن البنوك تخفض سعر الفائدة على الشهادات بعوائد تفضيلية ومع ذلك لا يزال العائد جاذبًا ومغريًا للعملاء.

ومن جانبها، قالت الدكتورة نوال عبد المنعم، الخبيرة الاقتصادية، إن العملاء باتوا يبحثون في الأونة الأخيرة عن البدائل الآمنة للمدخرات والاستثمارات، مشيرة إلى أنه رغم توجه بعض العملاء والمستثمرين نحو الاستثمار في الذهب، إلا أن أغلب العملاء وجدوا أن الشهادات الادخارية ذات العوائد المرتفعة تعد الاستثمار الآمن في الوقت الراهن.

وأشارت إلى أن ذلك يفسر أسباب الزيادة المتحققة في ودائع العملاء، موضحة أن الفترة المقبلة تشهد بديلًا استثماريًا آخر يعد الأفضل، وهو الشهادات الادخارية ذات العائد ١٤٪ لمدة ٣ سنوات، والتي تحقق للعملاء قيمة مضافة أكبر على الأجل المتوسط.

وأكدت أن معدلات التضخم ستكون محكومة بدرجة أكبر بتأثير الارتفاعات العالمية في أسعار السلع، حيث إن أثر الشهادات في السيطرة على معدلات التضخم خلال الشهور القليلة القادمة سيكون محدودًا في ضوء المتغيرات والأحداث الجارية والتطورات السريعة.

وأشارت إلى أن البدائل الآمنة للإدخار والاستثمار تتمثل في الشهادات الادخارية البنكية ذات العائد ١٤٪ لمدة ٣ سنوات، والتي تمثل فرصة استثمارية أفضل من حيث المدة الزمنية، فضلًا عن كونها ذات عائد ثابت خالي من المخاطر، بالإضافة إلى الاستثمار في صناديق الاستثمار التابعة للبنوك، والاستثمار في أدوات الدين الحكومية، مضيفة أن المعدل الاقتصادي الذي يجب متابعته شهريًا من قبل المستثمرين والمدخرين هو معدل التضخم، إذ من خلاله يمكن تقييم تلك الاستثمارات وعوائدها.

وأضافت أن العملاء من أصحاب المعاشات والموظفين وأصحاب الدخول الثابتة يتجهون دائمًا لاستثمار أموالهم في الوسائل الآمنة، والتي تقع على رأسها الأوعية الادخارية بالبنوك، حيث نجحت في امتصاص السيولة ومواجهة الضغوط التضخمية.

أسماء عبد الباري

نوال عبد المنعم:

الشهادات البنكية مرتفعة العائد تمثل الاستثمار الآمن في مواجهة التقلبات

طارق حلمي: البنوك تعكف حاليًا على إعداد الخطط اللازمة للتوافق مع تعليمات التركز من البنك المركزي

قال طارق حلمي، الخبير المصرفي، إنه منذ صدور تعليمات البنك المركزي، فإن البنوك تجري مراجعة لمحفظة القروض الكبرى، بغرض الوقوف على حدود التركز الخاصة بالعملاء، مشيرًا إلى أن البنوك تعكف حاليًا على إعداد الخطط اللازمة للتوافق مع تعليمات البنك المركزي.

وأضاف أن البنوك يجب أن تتوافق مع هذه الضوابط بشكل نهائي وفقًا لمطالب البنك المركزي.

وأوضح أن البنوك التي لديها حالات تركز قامت بتخفيض التسهيلات الائتمانية الخاصة بالعملاء بطريقتين: الأولى، أن يتم إخطار العميل بخفض قيمة تسهيلاته من خلال مطالبة العميل بعدم السحب مرة أخرى من التسهيل حتى يصل إلى النسب المقررة، مع الاتفاق على خطط جديدة للسداد. والثانية، تتمثل في بيع جزء من المحفظة الائتمانية لبنوك أخرى عن طريق قروض مشتركة، ويتم تطبيق ذلك في حالة القروض طويلة الأجل.

وأشار أيضًا إلى أن هناك بنوكًا أخرى تعتمد على رفع رأس مال البنك، وفي هذه الحالة لن تقوم البنوك بالخطوات السابقة، حيث يتم رفع رأس المال بنسب محددة.

وأضاف أن قواعد البنك المركزي الخاصة بالتركز تسهم في توفير فائض كبير من السيولة للبنوك، وتوجيه هذه السيولة إلى تمويل وإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تتوسع البنوك فيها بشكل كبير في الوقت الراهن.

AlamALmalNews
www.facebook.com/AlamALmalNews

بحضور محافظ البنك المركزي ووزير الزراعة.. البنك الأهلي المصري يشارك في مؤتمر «الأغذية العالمي» بأسوان

شارك البنك الأهلي المصري مؤخرًا في مؤتمر برنامج الأغذية العالمي (WFP) بمحافظة أسوان، والذي يهدف إلى التعرف على نتائج الشراكة الاستراتيجية لدعم صغار المزارعين وتحقيق التنمية الريفية المستدامة.

وشهد المؤتمر حضور كل من حسن عبدالله محافظ البنك المركزي المصري، وعلاء فاروق وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، ومحمد الإتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، واللواء دكتور إسماعيل كمال محافظ أسوان، ورود الحلبي ممثل ومدير مكتب برنامج الأغذية العالمي في مصر، وهشام عكاشة الرئيس التنفيذي لبنك مصر.

ويأتي المؤتمر تتويجًا لشراكة استراتيجية بدأت منذ عام ٢٠١٩، وتكللت ببروتوكول تعاون في ديسمبر ٢٠٢٠ تحت رعاية البنك المركزي المصري، وبمشاركة فاعلة من برنامج الأغذية العالمي كجهة فنية وتنموية رئيسية، وبالتعاون مع وزارة الزراعة والقطاع المصرفي، بهدف دعم صغار المزارعين في عدد من قرى الصعيد، وتحسين سبل المعيشة، وتعزيز الأمن الغذائي.

واستعرضت الأطراف خلال المؤتمر أبرز الإنجازات التي حققها البرنامج في مرحلتيه الأولى والثانية، حيث غطى المشروع بالتعاون مع البنك الأهلي المصري نطاقًا جغرافيًا واسعًا في جنوب الصعيد شمل ٢٩ قرية موزعة على محافظات أسوان والأقصر وقنا وأسيوط والمنيا، ونجح في الوصول إلى ٤٠ ألف مستفيد، بلغت نسبة السيدات منهم ٤٧٪.

وعلى صعيد التنمية الزراعية، نجح برنامج الأغذية العالمي بالتعاون مع البنك في توحيد حيازات زراعية بمساحة ٤,٨١٣ فدانًا، وتطبيق أنظمة الري الذكي في ٢٤٣ فدانًا، مما ساهم في زيادة إنتاجية القمح بنسبة ٢٢,٧٪، وزيادة إنتاجية الذرة الرفيعة بنسبة ٤٨,٨٪. كما تم دعم التحول نحو الاستدامة البيئية من خلال إنشاء ١٨ محطة طاقة شمسية و١٠ مبانٍ خضراء.

وفي إطار الشمول المالي، قام البنك بتثقيف ٢٩,٤ ألف مستفيد ماليًا، و١,٣ ألف مستفيد من الخدمات غير المالية، وإصدار أكثر من ٣,٧٠٠ بطاقة مدفوعة مقدمًا، وفتح ٨٥٥ حساب شمول مالي. كما كثف البنك وجوده في القرى المستهدفة لضمان وصول الخدمات، حيث وفر شبكة إتاحة شملت ١٨ فرعًا و٣٠ ماكينة صراف آلي، بالإضافة إلى نشر ٥٤٩ نقطة بيع وتسيير وحدتين مصرفيتين متنقلتين لخدمة المناطق النائية.

وأشاد حسن عبدالله بالمشروع باعتباره نموذجًا ناجحًا للتعاون بين القطاع المصرفي والجهات المحلية والدولية بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز الشمول المالي وتمكين جميع فئات المجتمع اقتصاديًا في مختلف القطاعات، ومنها القطاع الزراعي، موضحًا أن المشروع ساهم في تحسين مستوى معيشة شريحة كبيرة من المواطنين، وزيادة الإنتاج مع مراعاة المعايير البيئية، بما يتوافق مع توجهات الدولة للنهوض بالاقتصاد وتحقيق الاستدامة.

وفي سياق متصل، أكد علاء فاروق ضرورة تكامل الجهود بين مؤسسات الدولة والقطاع المصرفي، مشيرًا إلى أن دعم صغار المزارعين وتحديث أساليب الري وتوحيد الحيازات تمثل ركائز أساسية لاستراتيجية مصر الزراعية، وأن الزيادة المشهودة في الإنتاجية هي ثمرة تعاون بنّاء يضمن الأمن الغذائي ويرفع مستوى معيشة الفلاح.

وأكد محمد الأتربي أن هذا التعاون يمثل قصة نجاح مستمرة تُرجمت إلى اتفاقية ساهم فيها البنك بنحو ٨٥ مليون جنيه، موضحًا أن الهدف لم يكن الدعم المالي فحسب، بل الاستثمار الحقيقي في بناء قدرات المزارعين وتوحيد الحيازات الزراعية لتعظيم الإنتاجية. وشدد على أن البنك يضع نصب عينيه بناء مستقبل أفضل لأهالي الصعيد من خلال دعم المنظومة الزراعية، مع التركيز على التمكين الاقتصادي للمرأة وتحقيق الشمول المالي في القرى الأكثر احتياجًا.

كما أعرب اللواء دكتور إسماعيل كمال عن ترحيبه باختيار المحافظة لاستضافة الحدث، مبديا فخره بما تحقق من تنمية حقيقية على أرض أسوان وقرى الصعيد، ومشيدًا بدور هذه المشروعات في توفير فرص العمل وبناء مجتمعات ريفية قوية ومستقرة قادرة على مواجهة التحديات الاقتصادية والمناخية.

وأعربت رود الحلبي عن اعتزازها بالشراكة مع المؤسسات المصرفية المصرية، واصفة التعاون مع البنك الأهلي المصري وبنك مصر بالنموذج الذي يُحتذى به، ومنوهة بنجاحهم في تحويل التحديات إلى فرص وتمكين آلاف السيدات والمزارعين من أدوات تدعم أمنهم الغذائي.

وأشارت إلى أن برنامج الأغذية العالمي ركز من خلال المشروع على رفع كفاءة الإنتاج الزراعي وتحسين استخدام الموارد المائية بدلًا من التوسع الأفقي، عبر تبني ممارسات زراعية مبتكرة تحقق عائدًا أعلى من وحدة الأرض والمياه، ما أسهم في تحقيق زيادات ملموسة في إنتاجية القمح بالمناطق المستهدفة.

خفض أسعار الفائدة والاحتياطي الإلزامي يدعم الإقراض ويعزز النشاط الاقتصادي

سمير رؤوف:

الخفض يدعم ارتفاع معدلات الائتمان

تامر يوسف:

يحرر السيولة ويقلل تكلفة الأموال

مجدي عبد الفتاح:

تراجع الفائدة مؤشر على انخفاض التضخم وانتعاش الإقراض

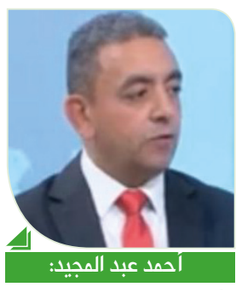

أحمد عبد المجيد:

تأثير محدود على الإقراض لارتفاع السيولة

نعيم القابضة:

إجراءات المركزي تسمح للبنوك بتوسيع الأصول المدرة للفائدة

أدى قرار لجنة السياسة النقدية في البنك المركزي، بخفض أسعار الفائدة بمعدل ١٠٠ نقطة أساس، إلى تراجع سعر الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي إلى ١٩٪ و٢٠٪ و١٩,٥٪ على الترتيب، كما انخفض سعر الخصم إلى ١٩,٥٪.

وفي الوقت نفسه قرر مجلس إدارة البنك المركزي أيضا خفض نسبة الاحتياطي النقدي التي تلتزم البنوك بالاحتفاظ بها لدى البنك المركزي من ١٨٪ إلى ١٦٪.

ويرى سمير رؤوف، الخبير الاقتصادي، هذا القرار الذي أصدره البنك المركزي، في أول اجتماع خلال العام الجديد، أن خفض الفائدة بنسبة ١٪ يعد قرارًا استرشاديًا للقطاع، حيث إن البنوك غير ملزمة بخفض أسعار الفائدة. وأوضح أن لجان الإيكو في البنوك تعقد بعد اجتماع لجنة السياسة النقدية لمناقشة تأثير القرار على كل بنك، فهناك بنوك تخفض الفائدة وأخرى تحافظ على أسعار الفائدة نفسها للحفاظ على ودائع العملاء.

وأضاف أن بنوك القطاع العام سوف تقوم بخفض أسعار الفائدة على الشهادات والأوعية الادخارية خلال الفترة المقبلة، بعكس البنوك الخاصة التي تعمل وفق سياسات مدروسة بما يتوافق مع الحفاظ على ودائع عملائها. وأكد أن خفض أسعار الفائدة سيسهم في رفع معدلات الائتمان بالبنوك، حيث أن الفائدة المنخفضة تشجع رجال الأعمال على الحصول على المزيد من القروض البنكية.

وفيما يتعلق بتأثير خفض الفائدة على الاستثمار في أدوات الدين الحكومية، قال إن العديد من الأسواق الخارجية تشهد ارتفاعًا في أسعار الفائدة على أدوات الدين، ففي تركيا تصل أسعار الفائدة إلى ٤٠٪، وفي الأرجنتين إلى ٨٠٪، ومن ثم فإن المستثمرين يبحثون عن الفائدة المرتفعة حتى لو كانت خارج الأسواق المحلية.

وأضاف أن خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع لدى البنوك سيوفر فائضًا من السيولة للقطاع المصرفي، التي يحتاجها لزيادة معدلات التوظيف، مثل التوسع في عمليات منح الائتمان والاستثمار. مشيرًا إلى أن خفض نسبة الاحتياطي النقدي من ١٨٪ إلى ١٦٪ سيسهم في ابتكار القطاع للعديد من الآليات المالية التي تساعد شريحة كبيرة من العملاء على الاقتراض البنكي.

من جانبه، قال تامر يوسف، مدير قطاع الخزانة والمعاملات الدولية في أحد البنوك الخاصة، إن خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي جاء بناءً على طلب ورغبة البنوك المحلية، حيث يسهم تحرير السيولة لدى البنك المركزي في خفض تكلفة الأموال وتنشيط معدلات الإقراض بالبنوك. وأضاف أن الاحتياطي الإلزامي يمثل نسبة تلتزم البنوك بإيداعها لدى البنك المركزي من إجمالي الودائع بفائدة صفرية، بهدف تنظيم قدرة البنوك على الإقراض ودعم الاستقرار المالي بشكل عام.

وأشار إلى أن رفع البنك المركزي لنسبة الاحتياطي الإلزامي خلال السنوات الماضية من ١٠٪ لتصل إلى ١٨٪ كان يهدف إلى تجفيف السيولة للسيطرة على معدلات التضخم، مؤكدًا أن هذه النسبة تُلزم البنوك بتحويل جزء من ودائعها إلى الاحتياطي بهدف تنظيم الإقراض ودعم الاستقرار المالي.

وقال الدكتور مجدي عبد الفتاح، مدير قطاع الاستثمار في البنك الكويت الوطني سابقًا، إن تراجع أسعار الفائدة مؤشر على انخفاض معدلات التضخم في الأسواق المصرية، ويُسهم في انتعاش عمليات الإقراض البنكي.

وأضاف أن قرار خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي يُتخذ وفق مجموعة من العوامل، منها انخفاض معدلات التضخم، حيث يزيد البنك المركزي من نسبة الاحتياطي في فترات ارتفاع التضخم للحد من تدفق السيولة وتحجيم الضغوط السعرية، ويتم تخفيضها عندما يتراجع التضخم ويصل إلى قرب مستوياته المستهدفة.

وأشار إلى أن البنك المركزي لا يتخذ قرار خفض نسبة الاحتياطي والعودة إلى نسبة ١٠٪ إلا بعد التأكد من أن السيولة الجديدة لن تتسبب في موجات تضخمية جديدة، وأن هذا القرار يمنح البنوك مرونة أكبر في تسعير منتجاتها وقروضها، ويساعدها على تحقيق أرباحها المستهدفة من خلال توسيع حجم الإقراض، كما يكفل انتقال جزء من قيمة الخفض المكتسبة لتحسين عوائد الودائع لصالح العملاء وتحفيزهم على زيادة مدخراتهم.

وأوضح أن التحكم في السيولة والمعروض النقدي دور أساسي للبنك المركزي، مشيرًا إلى أن عمليات سحب السيولة من الأسواق معمول بها عالميًا، ولا تعني وجود عجز لدى البنك المركزي، الذي لا يستثمر ولا يهدف إلى الربح، بل يسعى للوصول إلى نقطة توازن بين العرض والطلب.

من جانبه، قال أحمد عبد المجيد، مدير فرع في أحد البنوك الخاصة، إن قرار خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي سيكون له تأثير محدود على حجم الأموال المتاحة للإقراض أو الاستثمار في ظل حجم السيولة المرتفع بالبنوك، حيث تصل نسبة القروض إلى الودائع نحو ٥٠٪. وأضاف أن البنك المركزي يرفع أو يخفض نسبة الاحتياطي الإلزامي بناءً على حجم المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع نتيجة ارتفاع الدولار مقابل الجنيه.

وأكد أن لجنة السياسة النقدية تحرص دائمًا على الحفاظ على معدل فائدة حقيقي موجب، باعتباره عنصرًا حاسمًا في استمرار جاذبية السوق أمام المستثمرين والمدخرين وتقليل دوافع التخارج، متوقعًا أن يسهم خفض الفائدة في انتعاش عمليات منح الائتمان، حيث يدفع الشركات للحصول على تمويلات لتمويل خططها التوسعية بأسعار فائدة منخفضة.

وعلقت وحدة البحوث بشركة نعيم القابضة على القرار، مؤكدة أن خفض أسعار الفائدة ١٠٠ نقطة أساس إلى جانب خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي من ١٨٪ إلى ١٦٪ يمثل تحولًا واضحًا نحو سياسة نقدية داعمة للنمو، إذ يقلل تكاليف الاقتراض في مختلف قطاعات الاقتصاد، ويحفز تدريجيًا الائتمان في القطاع الخاص، ويدعم النشاط الاستثماري ويعزز ثقة المستهلك.

وأضافت أن الخفض المتزامن في نسبة الاحتياطي الإلزامي يضخ سيولة إضافية في النظام المصرفي، مما يزيد قدرة البنوك على منح الائتمان ويجعل التأثير أكبر من خفض سعر الفائدة وحده.

وأكدت أن خفض متطلبات الاحتياطي يُسهم في ضخ سيولة إضافية تسمح للبنوك بتخصيص نسبة أكبر من ودائعها للأصول المدرة للفائدة، وبالتالي دعم نمو الأصول وإجمالي الأرباح، كما يُشجع أسعار الفائدة المنخفضة وتكاليف التمويل المخفضة على اقتراض الشركات، ويُمهد لبداية دورة جديدة لإقراض الشركات مدفوعة بالطلب الكامن على تمويل النفقات الرأسمالية المؤجلة خلال فترة ارتفاع أسعار الفائدة.

وأشارت البحوث إلى أنه رغم توقع ضغوط على هوامش صافي الفائدة للبنوك نتيجة انخفاض أسعار الفائدة وتراجع عوائد الأصول، فإن التسارع المتوقع في إقراض الشركات والأفراد، إلى جانب انخفاض تكاليف التمويل والسيولة الإضافية، سيدعم توسع الميزانية العمومية ويخفف جزئيًا من أثر انخفاض الهوامش على الأرباح.

كما لفتت البحوث إلى أن خفض متطلبات الاحتياطي سيكون داعمًا بشكل خاص للبنوك ذات محافظ القروض الصغيرة، حيث يمكن للسيولة التي يوفرها هذا الخفض أن تؤدي إلى توسع أكبر في الأصول المدرة للدخل، خصوصًا للبنوك التي تحتفظ بحصة أكبر من ودائع العملة المحلية ذات آجال استحقاق أقل من ثلاث سنوات، بينما تبقى الودائع الأطول والأصول المستثمرة في الشركات الصغيرة والمتوسطة معفاة.

أسماء عبد الباري - زياد الحامدي

أفضل صفقة مصرفية مستدامة في مصر لعام 2025

البنك الأهلي المصري يحصد جائزة من مؤسسة «Euromoney» العالمية

في إنجاز جديد يُضاف إلى مسيرة البنك الأهلي المصري، أعلنت مؤسسة Euromoney العالمية فوز البنك بجائزة «أفضل صفقة مصرفية مستدامة في مصر لعام ٢٠٢٥» (Egypt's Best Sustainable Transaction Banking Deal)، تقديرًا لدوره الرائد في تمويل المشروعات المستدامة ذات الأثر البيئي والاجتماعي الإيجابي.

وجاء هذا التكريم ليؤكد ريادة البنك الأهلي المصري في مجال التمويل المستدام، بعد منافسة قوية مع عدد من البنوك العالمية والإقليمية العاملة في السوق المصرية. وتميز البنك بصفقته المبتكرة في تمويل إعادة تطوير وتأهيل حديقة الحيوان بالجيزة وحديقة الأورمان بشكل مستدام، باعتبارهما من أهم وأقدم المعالم التاريخية والطبيعية في مصر، وذلك في إطار رؤية البنك لدعم التنمية المستدامة وتعزيز الهوية البيئية والحضارية للبلاد، جامعًا بين تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية، ومراعاة التصميم الأخضر وكفاءة استهلاك الطاقة وحماية التنوع البيولوجي، بما يجعله مشروعًا يُحتذى به على المستوى الإقليمي.

وفي تعليق على الجائزة، صرح محمد الإتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري بأن هذا التكريم يؤكد التزام البنك بدمج مبادئ الاستدامة في استراتيجيته المؤسسية، ليس فقط كأحد محاور التطوير، بل كأساس لمستقبل العمل المصرفي في مصر. وأضاف أن البنك أثبت أن التمويل المستدام ليس مجرد مبادرة مؤقتة، بل رؤية متكاملة تدعم النمو الاقتصادي المسؤول وتحافظ على البيئة وتخدم المجتمع.

كما صرحت سهى التركي نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري بأن هذا الإنجاز يمثل تتويجًا لجهود متواصلة قادتها فرق عمل متخصصة في قطاعات التمويل المستدام واستراتيجية الاستدامة والعلاقات مع المؤسسات المالية. وأضافت أن البنك اعتمد سياسة للتمويل المستدام وفقًا لتعليمات البنك المركزي وبدأ تطبيقها فعليًا، مع إطلاق برامج تدريبية لمسؤولي العلاقات بقطاعات الشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة لرفع وعيهم بمفاهيم الاستدامة وآليات دمجها في مراحل التمويل المختلفة، بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية.

وأشارت إلى أن الجائزة تؤكد ثقة المؤسسات الدولية في أداء البنك الأهلي المصري وقدرته على تقديم حلول تمويلية مبتكرة تدعم أهداف التنمية المستدامة لمصر، وتواكب أفضل الممارسات المصرفية العالمية في مجال التمويل الأخضر، كما تمثل دافعًا قويًا للتوسع في محفظة التمويل الأخضر، حيث يعمل البنك حاليًا على تمويل مشروعات جديدة في مجالات الطاقة المتجددة وإدارة المياه والبنية التحتية المستدامة.

وأكد شريف رياض رئيس الشركات الكبرى والقروض المشتركة التنفيذي أن التعاون الوثيق بين الإدارات المختلفة كان من أهم عوامل النجاح، معتبرًا أن الجائزة شهادة دولية على كفاءة فرق العمل وتكامل الجهود في تنفيذ صفقات تواكب المعايير العالمية في الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

وأشار إلى أن مؤسسة Euromoney تُعد من أبرز المؤسسات المالية العالمية التي تمنح جوائزها بعد تقييم شامل لمعايير الأداء والابتكار والأثر المجتمعي، موضحًا أن هذا التكريم يأتي ضمن سلسلة جوائز دولية وإقليمية في مجال التمويل المستدام حصل عليها البنك خلال عام ٢٠٢٥، والتي تجاوزت ١٠ جوائز مرموقة، بما يعكس التزامه الراسخ بدعم أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الدمج الاجتماعي وحماية البيئة من خلال حلول تمويلية مبتكرة.

وكشف رياض أن محفظة التمويل المستدام بالبنك الأهلي المصري بلغت بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢٥ نحو ٤٢٨ مليار جنيه، تشمل تمويلات ذات طابع اجتماعي وأخرى ذات طابع بيئي لعدد من العملاء في مختلف القطاعات، في إطار حرص البنك على تعظيم دوره في دعم الاقتصاد الأخضر وتعزيز التنمية الشاملة.

عاكف المغربي: صافي أرباح بنك قناة السويس تسجل 6.4 مليار جنيه بنهاية 2025

صرح عاكف المغربي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك قناة السويس، بنتائج أعمال البنك للعام المالي ٢٠٢٥، والتي عكست أداءً ماليًا قويًا ونموًا ملحوظًا في مختلف المؤشرات الرئيسية، حيث ارتفع صافي الأرباح إلى ٦,٤ مليار جنيه مصري بنهاية عام ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٥,٧ مليار جنيه مصري بنهاية عام ٢٠٢٤، محققًا نسبة نمو قدرها ١٣٪، وذلك مدعومًا بزيادة صافي الدخل من العائد بنسبة ٥٦٪، ليصل إلى ٨,٦ مليار جنيه مصري بنهاية عام ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٥,٥ مليار جنيه مصري بنهاية عام ٢٠٢٤.

وأوضح المغربي أن إجمالي المركز المالي ارتفع بنسبة ٥٠٪ ليصل إلى ٢٧٠ مليار جنيه بنهاية ٢٠٢٥، مقارنة بـ ١٨٠ مليار جنيه بنهاية ٢٠٢٤، مدفوعًا بزيادة قوية في حجم الودائع بنسبة ٥٤٪ لتصل إلى ٢٠٩ مليارات جنيه مصري بنهاية عام ٢٠٢٥، مقارنة بـ ١٣٥ مليار جنيه مصري بنهاية العام السابق.

وأكد المغربي نجاح البنك في تعزيز محفظة القروض والتسهيلات بنسبة نمو ٦٣٪ لتصل إلى ١٢٢ مليار جنيه مصري بنهاية عام ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٧٥ مليار جنيه مصري بنهاية عام ٢٠٢٤، حيث ارتفع صافي محفظة قروض الشركات بنسبة ٦٠٪ لتصل إلى ١١٢ مليار جنيه مصري بنهاية عام ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٧٠ مليار جنيه مصري بنهاية عام ٢٠٢٤. وقد جاء النمو في محفظة القروض نتيجة تنوع تمويل القطاعات المختلفة مثل قطاع الزراعة والمقاولات والخدمات المالية والقطاع العقاري والسياحي، مما أدى إلى توزيع المخاطر وتنوع قاعدة عملاء البنك.

وأضاف أن محفظة التجزئة المصرفية قفزت بنسبة ١١٤٪ لتصل إلى ١١,٤ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٥,٣ مليار جنيه في عام ٢٠٢٤، وهو ما يعكس توسع البنك في الخدمات الموجهة للأفراد وزيادة حصته في سوق التجزئة المصرفية.

وشهد عام ٢٠٢٥ مجموعة من الإنجازات الاستراتيجية، ومن أهم هذه الإنجازات تغيير العلامة التجارية للبنك، والتي تعكس مرحلة التوسع والتطوير التي يستهدفها خلال السنوات المقبلة، وترمز إلى المرونة والابتكار في تقديم الخدمات المصرفية. كما واصل البنك تعزيز تواجده في القطاعات الاقتصادية الرئيسية والتوسع في تمويل المؤسسات والمشروعات الكبرى، مع دعم مبادرات البنك المركزي المصري ورؤية مصر ٢٠٣٠. كما ركز البنك على دفع عملية التحول الرقمي وتقديم حلول مصرفية مبتكرة تلبي احتياجات مختلف شرائح العملاء بكفاءة عالية.

لإقامة أكبر مصنع أقمشة صديق للبيئة

البنك التجاري الدولي يوقع اتفاقية شراكة وتمويل مع باراديس للنسيج بالمنطقة الحرة في الإسكندرية

أعلن البنك التجاري الدولي توقيع اتفاقية شراكة وتمويل مع شركة باراديس للنسيج، وعدد من الشركات المرتبطة بالمشروع، لتمويل إنشاء أكبر مصنع لصناعة الأقمشة بالمنطقة الحرة العامة بالعامرية بمحافظة الإسكندرية، في خطوة تعكس التزام البنك بدعم المشروعات الصناعية الكبرى ذات البعد البيئي والتصديري.

ويستهدف المشروع إنشاء مصنع متكامل يعتمد على أحدث التقنيات والآلات العالمية الصديقة للبيئة، بما يسهم في تقليل الأثر البيئي وتعزيز مفاهيم الاستدامة، حيث يعد المشروع الأول من نوعه في الشرق الأوسط الذي يسعى للحصول على شهادة LEED للاستدامة الخضراء، وهي من أبرز الشهادات العالمية المعتمدة في مجال المباني والمشروعات المستدامة.

وفي هذا السياق، صرح عمرو الجنايني، نائب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة التنفيذي بالبنك التجاري الدولي مصر (CIB)، بأن هذه الشراكة تجسد الدور الريادي للبنك كشريك استراتيجي لكبرى الكيانات الصناعية، ودعمه المستمر للمشروعات ذات القيمة المضافة العالية التي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي. وأضاف الجنايني أن CIB يؤمن بأن مسؤوليته كأكبر بنك قطاع خاص في مصر تتجاوز تقديم الحلول التمويلية التقليدية، بل يسعى إلى تمكين المشروعات القومية القادرة على المنافسة عالميًا وتحقيق طفرة في الصادرات المصرية. وأوضح أن هذا التمويل يعكس قوة الملاءة المالية للبنك وقدرته على دعم التحولات الصناعية الكبرى التي تتبنى معايير الكفاءة الدولية، بما يضمن استمرارية تنافسية المنتج المصري صديق البيئة في الأسواق العالمية.

وأوضح أن تمويل مشروع شركة باراديس للنسيج يأتي ضمن استراتيجية البنك لدعم القطاعات الحيوية، ودعم الاقتصاد الأخضر والمشروعات المتطورة التي تدمج بين التوسع الاستثماري والمسؤولية البيئية، بما يعزز مكانة مصر كمركز صناعي إقليمي متطور.

كما صرح إيهاب محي الدين، مدير مجموعة ألبين كريشنز، التي تضم شركتي أليكس أباريلز وشركة باراديز للمنسوجات في مصر، بأن التمويل المصرفي يأتي في إطار تعزيز وتيرة العمل داخل المنطقة الحرة، واستكمال أعمال بناء أكبر وأحدث مصنع لصناعة أقمشة البوليستر، الذي يعد الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط. وأشار إلى أن هذا التمويل يعكس ثقة القطاع المصرفي في خطط المجموعة ودورها المتنامي في دعم التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات الدولية، تماشيًا مع رؤية مصر ٢٠٣٠، التي تستهدف زيادة الصادرات لتتجاوز ١٤٥ مليار دولار. وأكد أن هذا التمويل يجسد إيمان القطاع المصرفي ودعمه لجهود تعزيز التنمية الصناعية وتحسين البيئة الاستثمارية على مستوى الجمهورية بشكل عام، وفي المناطق الحرة بشكل خاص، مما يسهم في تحقيق توجهات الدولة وتعزيز مكانة مصر في الاقتصاد العالمي.

وتكتسب شهادة LEED أهمية استراتيجية لشركة باراديس للنسيج، خاصة في ظل كونها مصدرًا رئيسيًا للسوق الأمريكية، واستهدافها التعاون مع علامات تجارية عالمية بارزة، إذ تعد شهادات الاستدامة شرطًا أساسيًا لتعزيز القدرة التنافسية والنفاذ إلى الأسواق الدولية.

ويتمثل النشاط الرئيسي للمشروع في تصميم وتصنيع أقمشة بوليستر وأقمشة صناعية عالية الجودة، تستخدم بالأساس في إنتاج الملابس المنزلية وملابس الرياضة للعلامات التجارية العالمية، بما يدعم سلاسل التوريد للأسواق الخارجية، وعلى رأسها السوق الأمريكي.

ومن المقرر إقامة المشروع في المنطقة الحرة العامة بالعامرية بالإسكندرية، على قطعة أرض تبلغ مساحتها ٤٧,٣٤٥ مترًا مربعًا، بجوار الشركة الشقيقة أليكس أباريلز للملابس الجاهزة، بما يعزز التكامل الصناعي بين الشركتين.

وتبلغ التكلفة الاستثمارية الإجمالية للمشروع نحو ١٠٢ مليون دولار أمريكي، في حين يصل إجمالي التمويل المقدم من البنك التجاري الدولي مصر إلى ٧٢ مليون دولار أمريكي، يتم صرفها على ثلاث مراحل، تبدأ بالمرحلة الحالية بقيمة ٣٥,٥ مليون دولار أمريكي، على أن يتم صرف باقي التمويل على مدار السنتين التاليتين وفقًا للجدول الزمني المتفق عليه.

وأكد الجانبان أن هذه الشراكة تمثل نموذجًا ناجحًا للتعاون بين القطاع المصرفي والقطاع الصناعي، وتسهم في خلق فرص عمل جديدة، ونقل التكنولوجيا المتقدمة، وتعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي للصناعات المستدامة والتصديرية، بما يتماشى مع توجهات الدولة نحو تعزيز الاقتصاد الأخضر وزيادة الصادرات.

جون لوكا رئيس شركة جولد إيرا للسبائك الذهبية:

خفض الفائدة تحول إيجابي كبير يدعم أداء البورصة

تقليص الاحتياطي الإلزامي للبنوك يحفز السيولة ويجذب الاستثمارات

طرح 20 شركة من قطاع الأعمال العام نقلة نوعية تعيد تشكيل السوق

كشف جون لوكا، رئيس مجلس إدارة شركة جولد إيرا للسبائك الذهبية، عن توقعاته لسوق المال المصري في ٢٠٢٦، مشيرا إلى أن العام سيكون محوريا للبورصة المصرية، مدعوما بسياسات التيسير النقدي المستمرة، وطروحات حكومية واسعة، وأداء قوي للشركات.

وقال لوكا، في حوار مع «عالم المال»، إن تأثير قرارات البنك المركزي بخفض الفائدة، مؤكدا أنها تحول إيجابي كبير يدعم أداء البورصة ويزيد جاذبية الأسهم، كما أشار إلى أن خفض متطلبات الاحتياطي الإلزامي للبنوك إلى ١٦٪ سيعزز السيولة في السوق ويجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

البورصة في أفضل أوضاعها منذ سنوات وقادرة على استيعاب الطروحات

ما تأثير قرارات البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة على البورصة المصرية؟

قرارات البنك المركزي بتخفيض الفائدة تمثل تحولا إيجابيا كبيرا نحو التيسير النقدي، مما يدعم بشكل مباشر أداء البورصة، مؤكدا أن خفض الفائدة بمقدار ١٠٠ نقطة أساس يأتي في سياق انخفاض ملحوظ في معدلات التضخم.

كما أن هذا التخفيض يقلل من تكاليف الاقتراض للشركات، ويحسن هوامش الربحية، ويجعل الأسهم أكثر جاذبية مقارنة بالودائع البنكية التي كانت تقدم عوائد مرتفعة سابقا. وأسهم هذا القرار في دفع مؤشر EGX٣٠ لتحقيق مكاسب مرتفعة، حيث سجل العائد بالدولار للمستثمرين الأجانب نسبة تصل إلى ٥٠٪ خلال ٢٠٢٥، مع توقعات بارتفاع إضافي يصل إلى ٢٧٪ في ٢٠٢٦ بالعملة الأجنبية.

ماذا يعني خفض متطلبات الاحتياطي الإلزامي، وهل يستفيد سوق المال؟

خفض متطلبات الاحتياطي الإلزامي للبنوك إلى ١٦٪ يزيد السيولة المتاحة في سوق المال، مما يعزز التداولات ويجذب المزيد من الاستثمارات المؤسسية والفردية، خاصة مع استمرار التراجع في أسعار الفائدة المتوقع خلال العام.

حدثنا عن رؤيتك لطرح ٢٠ شركة من قطاع الأعمال في البورصة؟

بالنسبة لخطة الحكومة لطرح ٢٠ شركة من قطاع الأعمال العام على البورصة المصرية، فأنها تمثل نقلة نوعية استراتيجية، ستعيد تشكيل هيكل السوق، فهذا البرنامج الذي يشمل نقل ٤٠ شركة أخرى إلى صندوق مصر السيادي لإدارتها، يهدف إلى تعزيز الخصخصة الجزئية، وزيادة الشفافية، وتحسين الكفاءة الإدارية لهذه الشركات من خلال مشاركة القطاع الخاص. وأضاف أن القطاعات المستهدفة تشمل التأمين، اللوجستيات، البناء، الرعاية الصحية، والصناعات التحويلية، مما يضيف تنوعا حقيقيا للسوق الذي يعتمد حاليا بشكل كبير على البنوك والعقارات.

وما تأثير طرح الشركات على البورصة؟

التأثير سيكون إيجابيا ومتعدد الأبعاد، حيث سيزيد رأس المال السوقي بشكل ملحوظ، ويجذب استثمارات أجنبية ومحلية جديدة، ويوسع قاعدة المساهمين، ويعزز الثقة في الإصلاحات الاقتصادية. وأضاف أن نجاح هذه الطروحات، التي قد تشمل حصصا تتراوح بين ١٠٪ و٤٠٪، سيرفع سيولة السوق ويجعل EGX أكثر جاذبية ضمن المؤشرات الإقليمية والدولية، وأوقع أن يشهد عام ٢٠٢٦ إدراج نحو ٨ شركات جديدة، بعضها من القطاع الطبي والسياحي، مما يجعله العام الأكثر نشاطا في تاريخ الإدراجات الأولية.

هل البورصة قادرة على استيعاب هذه الطروحات؟

البورصة قادرة على استيعاب الطروحات الجديدة، بل إنها في أفضل وضع لها منذ سنوات. وأوضح أن رأس المال السوقي ارتفع بنسبة ٤٢٪ في ٢٠٢٥ ليصل إلى حوالي ٦٢ مليار دولار، مع نمو بنسبة ٤٥,٨٪ منذ بداية العام، وزاد عدد المستثمرين المسجلين بنسبة ٢٠٪ ليصل إلى ٢٧٦ ألف مستثمر، مدعوما بانتشار التداول عبر الهواتف المحمولة ومشاركة الشباب.

ما رؤيتك لسوق المال بعد تمديد ساعات العمل؟

الإصلاحات الهيكلية مثل تمديد ساعات التداول، وإدخال أدوات مالية متقدمة (المشتقات، صناع السوق، البيع على المكشوف)، وترقية المنصة التداولية الرئيسية المقرر إطلاقها في ٢٠٢٦، ستزيد من السيولة والكفاءة.

هل ترى الوقت مناسبا للطروحات؟

سوق المال شهدت نموا هائلا منذ منتصف ٢٠٢٢، حيث ارتفع رأس المال السوقي بنحو ٣٩٠٪، وأن الطروحات الحكومية ستأتي في توقيت مثالي مع تحسن التدفقات النقدية الأجنبية واستقرار سعر الصرف، مما يمنع أي ضغط سلبي على الأسعار، ويعزز الارتفاع التدريجي للمؤشرات.

وما تأثير نتائج الأعمال للشركات خلال ٢٠٢٥ على البورصة؟

نتائج أعمال الشركات المدرجة في ٢٠٢٥ استثنائية وقوية جدا، وتعكس تعافي الاقتصاد المصري بشكل شامل. وأوضح أن أكبر ٥٠ شركة مدرجة سجلت زيادة في إجمالي الأصول بنسبة ٣٣٪ لتصل إلى ١١٨,٨ مليار دولار، وزيادة في المبيعات بنسبة ٣٤,٥٪ لتصل إلى ٣٥,٦ مليار دولار، والأرباح الصافية بنسبة ٤٥٪ لتصل إلى ٦,٥ مليار دولار، كما ارتفع رأس المال السوقي لهذه الشركات بنسبة ١٩,٦٪ إلى ٣٥,١ مليار دولار.

والقطاعات الرائدة كانت البنوك مثل البنك التجاري الدولي وبنك قناة السويس، والصناعات مثل إسبويدي إلكتريك، والعقارات مثل مجموعة طلعت مصطفى، مع توزيعات نقدية قياسية بلغت حوالي ٧٣ مليار جنيه. وأكد أن هذه النتائج جاءت مدعومة بـ٧ إدراجات جديدة، ونمو في الإيرادات من القطاعات غير النفطية (السياحة، الاتصالات، الصناعة)، وتحسن في التجارة الخارجية، مما يمهد لاستمرار النمو في ٢٠٢٦ مع توقعات بارتفاع الأرباح بنسبة ١٥٪ سنويا للشركات المدرجة.

لذل أتوقع أن يكون عام ٢٠٢٦ عاما محوريا للبورصة المصرية، مدعوما بتيسير نقدي مستمر، وطروحات حكومية كبيرة، وأداء قوي للشركات، مما يجعلها من أبرز الأسواق الناشئة جاذبية في المنطقة.

فريدة صلاح الدين

إي اف چي هيرميس تتمم خدماتها الاستشارية لصفقة استثمار بقيمة 190 مليون دولار في مجموعة ألاميدا

أعلنت شركة إي اف چي هيرميس، بنك الاستثمار التابع لمجموعة إي اف چي القابضة والرائد في أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، عن إتمام دورها كالمستشار المالي الأوحد في صفقة استثمار مباشر بقيمة ١٩٠ مليون دولار، لصالح شركة ديفيلوبمنت بارتنرز إنترناشونال (DPI) بهدف الاستحواذ على حصة أقلية في مجموعة ألاميدا للرعاية الصحية، وهي المجموعة الرائدة في قطاع الرعاية الصحية الخاص في مصر. وقد وقعت ديفيلوبمنت بارتنرز إنترناشونال اتفاقية ملزمة للدمج والاستحواذ، من خلال صندوقها الرابع، بالتحالف مع نخبة من المؤسسات الاستثمارية الرائدة ومؤسسات التمويل التنموي المرموقة، وذلك عقب استيفاء كافة موافقات الجهات المعنية والإتمام الرسمي للصفقة. ووفقًا لهذه الاتفاقية، سيظل الدكتور فهد خاطر، رئيس مجلس إدارة ألاميدا، المساهم الرئيسي بالمجموعة، محتفظا بحصة الأغلبية بعد إتمام الصفقة.

ويأتي تنفيذ هذه الصفقة بهدف زيادة رأس مال المجموعة بشكل أساسي، وهو ما أثمر عن ضخ عوائد دولارية في النظام المصرفي المصري.

وتعد هذه الصفقة أكبر استثمار مباشر من نوعه في قطاع الرعاية الصحية المصري حتى الآن، مما يعكس ثقة المستثمرين الدوليين في برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري وإمكانات السوق المصرية، فضلًا عن مرونة القطاع الخاص، وجاذبية البيئة الاستثمارية في مصر.

بالإضافة إلى ذلك، تهدف هذه الخطوة إلى ترسيخ مكانة ألاميدا كمؤسسة رائدة في قطاع الرعاية الصحية، مع دعم خطط توسعها الاستراتيجية في جميع أنحاء الجمهورية والمنطقة. بالتوازي مع ذلك، ستسهم زيادة رأس المال في توسيع العمليات التشغيلية وتعزيز الطاقة الاستيعابية للمستشفيات، والاستثمار في أحدث التقنيات الطبية، فضلًا عن تحسين جودة الخدمات المقدمة عبر شبكة ألاميدا في مصر والأسواق الإقليمية الرئيسية.

الجدير بالذكر أنه منذ توقيع هذه الاتفاقية في يوليو ٢٠٢٥، واصلت مجموعة ألاميدا تنفيذ استراتيجيتها التوسعية عبر تعزيز تواجدها الدولي لخدماتها الطبية. وتتضمن أبرز الإنجازات التي حققتها المجموعة هي إتمام اتفاقية تعاون متكاملة مع مستشفيات 'Guy's and St Thomas' من المملكة المتحدة، والوصول إلى المراحل النهائية من الاستحواذ على حصة أغلبية في إحدى المجموعات الرائدة في طب وجراحة العيون في مصر. بالإضافة إلى ذلك، واصلت ألاميدا السير نحو مراحل متقدمة للدخول إلى السوق السعودية، مع توقع إعلان رسمي خلال العام الجاري. كما نجحت المجموعة في التوسع بمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء عبر افتتاح أولى عياداتها في كينيا، بالإضافة الى نمو ملحوظ في إقبال المرضى الأجانب من مختلف أنحاء الشرق الأوسط وإفريقيا.

وقد تكللت هذه النجاحات المتواصلة في شهر يناير الماضي بالإعلان عن شراكة استراتيجية لعدة سنوات مع مستشفى Houston Methodist الأمريكية، بهدف الارتقاء بمعايير الرعاية الصحية لتلبية احتياجات المرضى في مستشفى مدينتي بالقاهرة الجديدة.

وفي هذا السياق، أعرب ماجد العيوطي، الرئيس المشارك لقطاع الترويج وتغطية الاكتتاب في إي اف چي هيرميس، عن اعتزازه بنجاح الشركة في إتمام خدماتها الاستشارية لهذه الصفقة المحورية، وذلك عقب استيفاء كافة موافقات الجهات المعنية والإتمام الرسمي للصفقة. وأضاف العيوطي أن هذا الإنجاز يعكس الثقة القوية للمستثمرين في مكانة ألاميدا باعتبارها إحدى أسرع المنصات الطبية نموًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالإضافة إلى مقومات النمو الواعدة التي تحظى بها، مشيرًا إلى أن هذه الصفقة تعد بمثابة تأكيد على قدرة إي اف چي هيرميس على تنفيذ صفقات الدمج والاستحواذ المعقدة، التي تمكن الشركات المحلية الرائدة من تنفيذ استراتيجيات النمو الخاصة بها في الأسواق المحلية والإقليمية.

كما أكد العيوطي على التزام الشركة الراسخ بتقديم أفضل الخدمات الاستشارية لصفقات الاستثمار المباشر، وجذب رؤوس الأموال الدولية إلى القطاعات التي تدفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة، موضحًا أن الشركة تحرص على دعم عملائها في كافة مراحل مسيرتهم الاستراتيجية؛ بدءًا من توفير الحلول التمويلية، وصولًا إلى تنفيذ صفقات الاستحواذ وتعزيز مبادرات النمو المستقبلي.

يُذكر أن مجموعة ألاميدا تُعد إحدى أبرز مؤسسات الرعاية الصحية الخاصة في مصر، حيث تدير شبكة متنوعة من المستشفيات والعيادات الطبية المتخصصة في جميع أنحاء الجمهورية. وتنفرد المجموعة بتطبيق أعلى معايير الخدمات الطبية، وتبني أحدث التقنيات الطبية، فضلًا عن تقديم خدمات رعاية صحية شاملة تلبي احتياجات المرضى على المستويين المحلي والإقليمي

بين الصندوق السيادي والبورصة..

إعادة هيكلة 60 شركة حكومية تمهيدًا لمرحلة جديدة من تعظيم الأصول وتعميق السوق

تواصل الحكومة المصرية تنفيذ خطتها لإعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية، من خلال إعداد ٦٠ شركة حكومية، ضمن مرحلة جديدة تعقب إلغاء وزارة قطاع الأعمال العام، وذلك تحت إشراف الدكتور حسين عيسى، نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية.

ووفقًا للخطة المعلنة، سيتم نقل تبعية ٤٠ شركة إلى الصندوق السيادي المصري، بهدف تحسين كفاءة الإدارة وتعظيم الاستفادة من أصول الدولة، بينما تستعد ٢٠ شركة أخرى للإدراج والطرح في البورصة المصرية، في إطار تعزيز مشاركة القطاع الخاص وزيادة عمق السوق المالية.

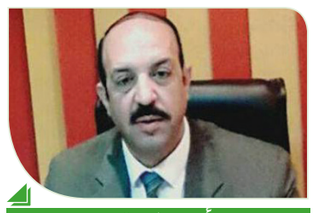

أيمن فودة:

تنوع الطروحات يرفع معدلات السيولة والإدارة الحديثة تقلل عجز الموازنة

وضخ دماء جديدة في شركات الدولة يمكن أن يسهم في تحقيق طفرات إنتاجية وصناعية، وتعزيز الصادرات، واستكمال جهود توطين التكنولوجيا.

توقيت مثالي للطروحات

من جانبه، وصف أيمن الزيات، خبير أسواق المال، بدء تنفيذ برنامج الطروحات في ٢٠٢٦ بأنه توقيت مثالي، مشيرًا إلى التحسن الملحوظ في السيولة وارتفاع أحجام التداول التي تجاوزت ٩ مليارات جنيه في بعض الجلسات.

وأوضح أن وصول المؤشر الرئيسي إلى مستويات تاريخية فوق ٥٢ ألف نقطة يعكس تحسن شهية المستثمرين وزيادة مشاركة الأفراد والمؤسسات.

قطاعات مرشحة لجذب المستثمرين

وأشار الزيات إلى أن الأداء القوي للشركات المطروحة يعتمد على اختيار كيانات من قطاعات ذات معدلات نمو وربحية مرتفعة، موضحًا أن القطاعات

دعم لجاذبية السوق

وبدوره قال أيمن فودة، خبير أسواق المال، إن تنوع الشركات المدرجة يمثل عاملا رئيسيًا في زيادة نشاط وجاذبية أي سوق مالي، مؤكدًا أن توقيت الطروحات الحكومية يُعد مناسبًا في ظل ارتفاع مستويات السيولة وقيم التداولات.

وأوضح أن السوق يشهد تداولات قوية لامست عشرة مليارات جنيه في بعض الجلسات، لافتًا إلى أن جزءًا من هذه الارتفاعات يرجع إلى صعود أسعار الأسهم، إلى جانب نشاط المستثمرين المحليين وارتفاع نسبة مشاركة الأجانب التي تجاوزت ٢٠٪ في بعض الجلسات.

وأشار فودة إلى أن تخفيض أسعار الفائدة البنكية وتراجع معدلات التضخم عززا من جاذبية سوق الأسهم كبديل استثماري، مدعومًا بنتائج أعمال الشركات المقيدة.

وشدد على أهمية الانتقائية في اختيار الشركات المطروحة، مؤكدًا أن السوق يحتاج إلى شركات كبرى ومعروفة قادرة على جذب سيولة جديدة، مستشهدًا بتجارب ناجحة مثل المصرية للاتصالات ومدينة الإنتاج الإعلامي.

وأضاف أن الطروحات قد تشمل حصصًا من كيانات بارزة مثل بنك القاهرة وإنبي، لما تتمتع به من أداء مالي قوي وربحية جاذبة.

إدارة حديثة لتعظيم الموارد وتقليل العجز

وأكد فودة أن اختيار حسين عيسى يمثل خطوة موفقة، نظرًا لخبرته الأكاديمية والبرلمانية، خاصة بعد رئاسته لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، وهو ما يمنحه رؤية أعمق لتحديات الموازنة العامة وتكلفة الدين.

وأوضح أن تطبيق أساليب إدارة حديثة

أيمن الزيات:

طرح شركات من قطاعات البنوك والطاقة يرفع وزن مصر بالمؤشرات العالمية

الأكثر جذبًا تشمل قطاع البنوك مع ترقب طرح بنك القاهرة، وقطاع الخدمات والبنية التحتية، والرعاية الصحية، والسياحة والتعليم، إلى جانب البتروكيماويات والطاقة، ومنها ميدور وجبل الزيت.

تعزيز وزن مصر في المؤشرات العالمية

وأكد الزيات أن دخول شركات جديدة إلى السوق يسهم في رفع القيمة السوقية الإجمالية، ما قد يؤدي إلى زيادة وزن مصر في المؤشرات العالمية، ويعزز من تنوع القطاعات المدرجة.

واعتبر أن الطروحات تمثل رسالة ثقة قوية للمؤسسات الأجنبية والصناديق الاستثمارية، وتعكس التزام الدولة بوثيقة ملكية الدولة وتوسيع دور القطاع الخاص، بما يعزز من جاذبية السوق المصرية على المدى المتوسط والطويل.

جمال الهواري

..وتنجح في إتمام خدماتها الاستشارية لـ«فاركو للأدوية»

أعلنت إي إف چي هيرميس، بنك الاستثمار التابع لمجموعة إي إف چي القابضة، إتمام دورها الاستشاري لشركة فاركو للأدوية بنجاح في صفقة استراتيجية استحوذت بموجبها شركة أشمور للاستثمار في المملكة العربية السعودية على حصة أقلية في فاركو السعودية، الشركة التابعة لشركة فاركو للأدوية، أكبر مصنّع للأدوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك من خلال زيادة في رأس المال.

وقد قامت إي إف چي هيرميس بدور المستشار المالي الأوحد في الصفقة.

ويعد هذا الاستثمار الأول لصندوق أشمور الصناعي السعودي، بمشاركة الشركة السعودية للاستثمار (SIC)، الذراع الاستثمارية لصندوق التنمية الصناعية السعودي (SIDF) كمستثمر رئيسي، ما يعكس الثقة المؤسسية القوية في استراتيجية نمو فاركو وآفاقها طويلة الأجل في السوق السعودية.

وشمل دور إي إف چي هيرميس تقديم الاستشارات الخاصة بالهيكلة الشاملة للصفقة، بما في ذلك فصل ودمج عمليات فاركو في المملكة تحت مظلة فاركو السعودية.

كما تسهم هذه الصفقة في مواءمة رؤوس أموال المستثمرين العالميين في الأسواق الناشئة مع منصة إقليمية رائدة في صناعة الأدوية، بما يدعم الاستثمارات العابرة للحدود، ونقل التكنولوجيا، وتوطين التصنيع، ويعزز تحقيق مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠ في القطاعين الصناعي والصحي.

وفي هذا السياق، صرّح ماجد العيوطي، الرئيس المشارك لقطاع الترويج وتغطية الاكتتاب في إي اف چي هيرميس، قائلا: «نفخر بدعم هذه الشراكة الاستراتيجية بين فاركو وأشمور. وتعكس هذه الصفقة الفرص المتنامية لتعزيز التكامل بين مصر والمملكة العربية السعودية والمنطقة ككل.

كما تؤكد التزامنا بتقديم حلول استشارية عالية التأثير لعملائنا. كما تأتي هذه الصفقة استمرارًا لعلاقة طويلة الأمد بين فاركو وإي اف چي هيرميس تمتد لأكثر من ٢٥ عامًا، ما يبرز حرص إي إف چي هيرميس على بناء شراكات استراتيجية قائمة على الثقة والقيم المشتركة، وتقديم خدمات عالية الجودة وتحقيق قيمة مستدامة على المدى الطويل.“

ونجحت أن إي إف چي هيرميس، خلال عام ٢٠٢٥، في تقديم خدماتها الاستشارية لمجموعة من الصفقات، بما في ذلك ١٨ صفقة لأسواق رأس المال للأسهم، و١٦ صفقة أدوات دين، و٨ صفقات دمج واستحواذ في مختلف أسواق المنطقة، وخاصة في المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عُمان، ومصر، بما يعكس الريادة التي تتمتع بها الشركة في الأسواق الإقليمية وقدرتها على ربط المستثمرين الإقليميين والدوليين بالفرص الاستثمارية الاستراتيجية.

النتائج الإيجابية للشركات تقود البورصة لأرقام قياسية خلال 2026

أكد خبراء سوق المال إن نتائج الأعمال الإيجابية للشركات تُعيد التسعير للأسهم، مع توقع نمو كبير في نتائج العديد من القطاعات.

رامي حجازي:

النتائج تعيد تسعير الأسهم وتقوي نمو القطاعات

استمرار البنك المركزي في خطة التيسير النقدي. وعبرت البورصة المصرية عن ذلك في آخر جلسات الأسبوع، حيث صعدت بشكل ملحوظ، كما تحرك قطاع العقارات بشكل إيجابي، في إشارة إلى تأثير تخفيض الفائدة المتوقع بنسبة ١٪. ولم يكتف المركزي بتخفيض الفائدة فقط، بل خفّض الاحتياطي الإلزامي

وقال رامي حجازي، خبير أسواق المال، إن نتائج الأعمال الإيجابية تعيد تسعير الأسهم، حيث جاءت نتائج شركات عديدة، خاصة في قطاع البنوك، إيجابية مع نمو ملحوظ في الأرباح. متوقعًا أن يشهد العديد من القطاعات نموًا كبيرًا، مما سيؤثر بشكل مباشر على إعادة تسعير الأسهم بناءً على نمو الأرباح.

وأضاف أن نصيب الأسهم من الأرباح ارتفع عن السابق، مثل سهم البنك التجاري الدولي، ما كان له أثر إيجابي على سعر السهم للوصول إلى مستويات قياسية، وكذلك الحال بالنسبة لبنك التعمير والإسكان.

وأوضح حجازي أن أمام الشركات فرصًا كبيرة للنمو خلال الفترة المقبلة، لافتًا إلى أن انخفاض أسعار الفائدة سيكون له تأثير قوي على خطط توسع الشركات، بما ينعكس إيجابًا على نمو الإيرادات والأرباح.

وكشف أن البورصة المصرية بصدد تحقيق أرقام قياسية جديدة بعد

تامر حسين:

إعادة هيكلة شركات الدولة يضمن استفادة السوق

للبنوك من ١٨٪ إلى ١٦٪، تماشيًا مع سياسات التيسير النقدي المعمول بها منذ العام الماضي، وهو قرار يهدف إلى تعزيز السيولة وتوجيهها نحو الاستثمار، وتنشيط قطاعات مختلفة مثل القطاع الصناعي، مما سينعكس إيجابًا على التوسع في المصانع وتنشيط صناعات متنوعة، خصوصًا الصناعات الغذائية والدوائية، إضافة إلى مردود إيجابي على قطاع العقارات والخدمات المالية غير المصرفية، وبخاصة التمويل الاستهلاكي.

وأشار إلى أن قرار تخفيض الفائدة والاحتياطي الإلزامي سيكون له أثر إيجابي على البورصة المصرية خلال الجلسات المقبلة، مما قد يدفعها نحو أرقام قياسية جديدة قد تصل إلى ٥٢ ألف نقطة.

وأضاف أن هذا القرار سيعزز السيولة ويوجه جزءًا منها إلى البورصة المصرية، نظرًا للفرص الاستثمارية الكبيرة المتاحة خلال هذه الفترة في قطاعات مثل القطاع الغذائي والأدوية، خاصة الشركات المعتمدة على التصنيع ولديها خطط لتطوير خطوط إنتاج جديدة والتوسع خارج مصر، إضافة إلى قطاع العقارات والخدمات المالية غير المصرفية، مع توقع ارتفاع نشاط التمويل الاستهلاكي وزيادة الإيرادات والأرباح.

من جانبه، قال تامر حسين، نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة إيليت للاستشارات المالية، إن مع تشكيل الحكومة الجديدة يجب أن يكون لها تأثير مختلف، خاصة في ظل دخول مجموعة اقتصادية تتمتع بإرادة قوية وخبرات عملية وعلمية كبيرة.

وأضاف أن النظر في برنامج الطروحات السابقة يظهر أنه لم يُنفذ منها شيء رغم وعود متعددة بانتهاء الإجراءات، مؤكدًا أن الطروحات ليست بالسهولة المتوقعة، إلا أن سوق المال قادر على استيعابها، خاصة في القطاعات الجاذبة.

وأوضح حسين أن الشركات المملوكة للدولة تحتاج إلى عمليات إعادة هيكلة تشمل تحديث خطوط الإنتاج، وخفض التكاليف الثابتة، وإعادة النظر في توزيع العمالة، وفتح المجال لجذب عمالة ماهرة برواتب مجزية، وذلك لتمكين تلك الشركات من تحقيق العوائد المطلوبة، وهو ما سينعكس بلا شك على أداء البورصة المصرية.

فريدة صلاح الدين

www.facebook.com/AlamALmalNews
AlamALmalNews

المهندس صادق سليمان الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة المعادي للتنمية والتعمير:

نمتلك أصولا راسخة في السوق ومحفظة أراض جاهزة للتطوير وتاريخنا يتجاوز 100 عام

تسليم ٧٦ فيلا بالمرحلة الثانية من «المعادي فيو الشروق» خلال شهر رمضان

المهندس صادق سليمان أثناء الحوار مع الإعلامي أيسر الحامدي في برنامج أنا الوطن

وفي هذا الحوار مع الإعلامي أيسر الحامدي في برنامج أنا الوطن عبر فضائية الحدث اليوم، يتحدث المهندس صادق سليمان، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة، عن ملامح الخطة الاستراتيجية الرامية إلى لإعادة موضعها في سوق العقار، من خلال تطوير أساليب التشغيل، وتسريع وتيرة تنفيذ المشروعات، وتعزيز مفاهيم الحوكمة والتحول الرقمي، إلى جانب التوسع الجغرافي، خارج النطاق التقليدي، وتنويع محفظة المشروعات في مناطق واعدة.

الحوار تناول أيضًا رؤية الشركة لمستقبل السوق العقارية المصرية، وتطورات الأسعار، وطبيعة الطلب الحقيقي والاستثماري، وتأثير أسعار الفائدة والتكلفة التمويلية، فضلًا عن استراتيجيتها لتعزيز الثقة والمصداقية من خلال التركيز على تسليم وحدات جاهزة، وتطوير منتجات عقارية تتماشى مع أنماط الحياة الحديثة.

ويتناول الحوار أيضًا أبرز مشروعات الشركة الحالية، وخططها المستقبلية، ورؤيتها لتحقيق نمو مستدام يوازن بين الحفاظ على مكانتها التاريخية والانطلاق نحو مرحلة جديدة من التوسع والتطوير، وإلى التفاصيل..

حدثنا عن شركة المعادي للتنمية والتعمير وما تملكه من أصول وقيمة تاريخية؟

المعادي للتنمية والتعمير شركة ذات إرث تاريخي طويل، في مجال التطوير العقاري والعمراني، حيث جرى تأسيسها في عام ١٩٠٤، ومرت بالعديد من التغيرات، سواء على المستوى الإداري، أو من حيث المظلات القانونية التي عملت تحتها، إلى أن وصلت إلى شكلها الحالي كشركة تطوير عقاري.

ورغم مرور كل هذه السنوات وما شهدته مصر من تغيرات اقتصادية وإدارية وسياسية، فإن الشركة لا تزال قائمة، وتسهم بقوة في السوق العقارية، كما أن لها مساهمات في شركات شقيقة وشركات أخرى داخل القطاع العقاري، كما كان للشركة دور بارز في إنشاء حي المعادي وضواحيه، وهو ما يشهد له الجميع من حيث جودة التنفيذ والالتزام بمواعيد التسليم، ونحن نعمل حاليًا على استكمال هذه المسيرة، بحيث تظل الشركة، تحت مظلتها الحالية، عنصرًا أساسيًا وشريكًا فاعلًا في السوق العقارية.

وأنتم قادمون من خلفية في القطاع الخاص العقاري ولديكم خبرات واسعة قبل تولي قيادة واحدة من أقدم شركات التطوير العقاري في مصر فكيف وجدتم طبيعة العمل داخل شركة المعادي؟

في الحقيقة، اسم شركة المعادي يمثل مسؤولية كبيرة، لأنها شركة ذات تاريخ عريق، وعمرها يتجاوز ١٠٠ عام، كما أنه تعمل تحت مظلة الدولة، والعمل في القطاع العام يختلف عن الخاص، إذ يتضمن مسؤوليات وتحديات كبيرة، لكنه في الوقت ذاته يوفر فرصًا مهمة للغاية، نحن نعمل على دمج الخبرات التي اكتسبناها من القطاع الخاص، مع توجهات الدولة نحو التحديث وتطوير أساليب الإدارة، وذلك بهدف أن تصبح الشركة أحد المنافسين الأقوياء في السوق العقارية، ونسعى جاهدين إلى نقل الشركة إلى مكانة أفضل، بما يتناسب مع تاريخها وإمكاناتها.

كيف يمكن لشركة ذات إرث تاريخي أن تتحول إلى كيان ديناميكي ومتطور دون أن تفقد هويتها ؟

الإرث التاريخي يمثل عنصرًا لا يمكن التفريط فيه، لأنه يعكس الثقة والمصداقية والمكانة التي تحتلها الشركة في السوق، ولذلك، نحن لا نغير هوية الشركة، بل نعمل على تطوير أساليب التشغيل، وذلك يشمل عدة محاور، منها تسريع اتخاذ القرار وتنفيذه في إطار من الحوكمة، وتحديث الإجراءات الإدارية، والإدارة الفعالة للتدفقات النقدية، وعدم التوسع العشوائي في المشروعات، بل يكون التوسع مدروسًا بعناية.

كما نعمل على تطوير المنتج العقاري بما يتماشى مع متطلبات السوق، إذ تتغير احتياجات العملاء بمرور الوقت من حيث المساحات والمواقع وأنماط الحياة والتشغيل، وكل هذه المتغيرات يجب أن تؤخذ في الاعتبار، وإذا نظرنا إلى هذه المحاور، سنجد أنها تشمل الجوانب الإدارية والمالية والفنية معًا، وهو ما يمثل جوهر تحديث أساليب التشغيل.

لم تعد أنشطة الشركة مقتصرة على حي المعادي فقط بل امتدت إلى مناطق أخرى فما فلسفتكم في التوسع الجغرافي؟

أي شركة تسعى إلى الاستمرار والنمو يجب أن تنظر إلى المستقبل، وتحدد خططها للتوسع، وفي السابق كانت بعض الشركات، وليس شركة المعادي فقط، تتركز أنشطتها في نطاق جغرافي محدود، ولكن مع تطور السوق وتغير متطلبات العملاء، أصبح من الضروري التوسع في مناطق جديدة، ونحن حاليًا موجودون في المعادي، وكذلك في شرق القاهرة، ولدينا أيضًا مشروعات في منطقة الدلتا، مثل مشروع في المنصورة الجديدة، فهذا التوسع يضمن استمرارية الشركة واستدامتها، ويعزز قدرتها على تحقيق عوائد مستدامة من خلال تنوع مواقع مشروعاتها.

هل تمتلك الشركة محفظة أراضٍ قوية وقابلة للتطوير؟

لا أفضل الحديث عن محفظة الأراضي بالأرقام فقط، لأن القيمة الحقيقية للأراضي لا تقاس بعدد الأفدنة، بل بمدى جاهزيتها للتطوير، فالأراضي الجاهزة من حيث الاشتراطات الفنية والتراخيص والمرافق تكون ذات قيمة أكبر، لأنها تتيح البدء الفوري في التطوير، الأراضي المتاحة لدينا حاليًا جاهزة للتطوير والتشغيل، وهو ما يضمن استمرارية الشركة وتواجدها في السوق.

هل ستتجهون إلى الشراكات كوسيلة لتعظيم العائد وتقليل المخاطر أم ستعتمدون على تنفيذ مشروعاتكم بشكل منفرد؟

الشراكات ليست رفاهية، بل هي إحدى أدوات إدارة المخاطر التي تلجأ الشركة إليها في عدة حالات، منها تقليل الضغط التمويلي في بعض المشروعات، أو تسريع وتيرة التنفيذ من خلال الاستفادة من قدرات الشريك، أو الوصول إلى شريحة جديدة من العملاء، كما قد تكون الشراكة بهدف تعزيز عمليات التشغيل من خلال التعاون مع كيانات تمتلك علامات تجارية قوية، وهو ما يمنح العملاء مزيدًا من الثقة ويضمن استدامة تشغيل المشروعات.

كيف يمكن تحسين مستوى الربح في ظل ارتفاع التكاليف؟

الربحية لا تعتمد فقط على رفع الأسعار، بل هناك أدوات أخرى يمكن من خلالها تحقيق الربحية دون تحميل العملاء أعباء إضافية، ومن بينها تحسين كفاءة التصميم الهندسي، بما يساعد على تقليل التكاليف مع الحفاظ على الجودة، كما أن جودة التصميم واستغلال المساحات بشكل أمثل يساهمان في تعزيز العائد، كذلك، فإن استخدام مفهوم الاستخدام المختلط، الذي يجمع بين أنشطة مختلفة داخل المشروع، يساعد في تحقيق تدفقات مالية تغطي التكاليف وتدعم الربحية، بالإضافة إلى ذلك، فإن تراجع معدلات التضخم مؤخرًا يساهم في تحقيق قدر من الاستقرار في التكاليف، مما يقلل من مخاطر التسعير ويعزز الاستقرار المالي.

تتمتع شركة المعادي بسمعة قوية من حيث المصداقية والالتزام بمواعيد التسليم فكيف تنظرون إلى هذه الميزة في ظل المنافسة القوية التي تشهدها السوق؟

المصداقية عنصر أساسي في نجاح أي شركة تطوير عقاري، وخلال الفترات الماضية، شهدت السوق تقلبات كبيرة في الأسعار أثرت على جميع الشركات، وكانت شركة المعادي من بينها، وربما حدثت بعض التأخيرات في بعض المشروعات نتيجة هذه الظروف، لكن لأننا إحدى شركات الدولة فقد كان لدى العملاء قدر من الثقة والطمأنينة، وفي الوقت نفسه كان من أولوياتنا العمل على معالجة هذه التأخيرات والالتزام بالجداول الزمنية، لأن الالتزام هو الأساس الحقيقي للمصداقية، ونحن نحرص على أن يشعر عملاؤنا بثقة كاملة .

على ذكر الأسعار كيف يمكن تفسير أسعار العقارات الحالية؟ وهل تعكس القيمة الحقيقية لها؟ أم أنها تتأثر بعوامل أخرى كالمضاربة والتسهيلات التمويلية؟

يمكننا أن نقسم سعر العقار إلى جزأين رئيسيين، الأول هو السعر الحقيقي، وهو الذي يعكس التكلفة الفعلية، بما في ذلك تكلفة التنفيذ، وقيمة الموقع، ودرجة تميز المنتج العقاري، والثاني هو السعر الاسمي، وهو نتاج أنظمة السداد الممتدة على فترات طويلة، والدليل على ذلك أن المطورين العقاريين يقدمون تسهيلات كبيرة في مقدمات الحجز وفترات السداد، بهدف جذب العملاء، والفارق بين السعر النقدي والسعر بالتقسيط يعكس هذه المعادلة، وتعيد السوق تسعير نفسها بشكل دوري للوصول إلى التوازن بين السعر الحقيقي والسعر الاسمي، وفقًا لعدة عوامل، من بينها سعر الفائدة، الذي يؤثر بشكل مباشر على تكلفة التمويل، وبالتالي على التسعير، لذلك، لا يمكن وصف الأمر بالمضاربة، بل هو عملية توازن مستمرة في السوق، على ضوء متغيرات اقتصادية مختلفة، حيث يقدم كل مطور تسهيلات وبرامج سداد متنوعة لجذب العملاء، وقد شهدنا مقدمات حجز تتراوح بين ٥٪ و١٥٪، بمتوسط يقارب ٨,٥٪، مع فترات سداد ممتدة تصل إلى ١٢ أو ١٤ عامًا أو أكثر، وكل ذلك يهدف إلى تحفيز الطلب.

في ظل هذه الأوضاع هل ترون أن السوق المصرية معرضة لفقاعة عقارية؟

مفهوم الفقاعة العقارية يعني انهيار أسعار العقارات نتيجة غياب الطلب الحقيقي، وهو أمر غير قائم حاليًا في السوق المصرية، فالطلب على العقار ينقسم إلى نوعين، الأول هو الطلب الحقيقي، وهو طلب المستخدم النهائي الذي يسعى للحصول على وحدة سكنية بغرض الاستخدام، ويركز على جودة التسليم والتشغيل، وانخفاض تكاليف المعيشة وتكامل الخدمات.

أما النوع الثاني فهو الطلب الاستثماري، والذي كان في السابق يعتمد على إعادة البيع وتحقيق أرباح رأسمالية، أما الآن فقد تحول إلى الاستثمار بهدف تحقيق عائد إيجاري، فالمستثمر اليوم يقارن بين تكلفة الشراء ونظام السداد، والعائد الإيجاري المتوقع. وبالتالي، فإن الطلب الاستثماري يتفاعل مع الفرص الاستثمارية المتاحة في السوق، وعندما تتراجع فرص إعادة البيع السريع، يتجه المستثمرون إلى العائد الإيجاري، وهو ما يعزز استقرار السوق، لأن القرار الاستثماري يصبح قائمًا على عائد فعلي، وليس مجرد توقعات سعرية.

كيف تعمل شركة المعادي على مواكبة المنافسة القوية مع شركات القطاع الخاص التي تتمتع بمرونة وسرعة في اتخاذ القرار؟

كما أشرت سابقًا، فإن أدوات التشغيل الحديثة هي العامل الأساسي في تحقيق القدرة التنافسية، فنحن نعتمد على نظم متطورة في إدارة المشروعات، ومراقبة الجودة، والمتابعة المستمرة للتكاليف ونسب الإنجاز، وهذه الأدوات تتيح سرعة اتخاذ القرار وتوفر قدرًا كبيرًا من المرونة، كما أن التحول الرقمي يمنحنا قدرة أكبر على مراقبة التدفقات النقدية، ويوفر رؤية دقيقة لأداء الشركة، ويساعدنا على مقارنة الأداء الداخلي بمتغيرات السوق، وكل هذه العناصر تمكننا من المنافسة بكفاءة، إلى جانب ما تتمتع به الشركة من إرث تاريخي ومصداقية قوية في السوق.

كيف ترى تأثير انخفاض أسعار الفائدة على السوق العقارية وعلى أداء شركات التطوير العقاري؟

انخفاض أسعار الفائدة يسهم بشكل مباشر في تسهيل الحصول على التمويل، سواء من خلال تمويل المشروعات أو التوريق أو الشراكات التمويلية، كما يؤدي إلى تقليل تكلفة التمويل، وهو ما يعزز قدرة الشركات على تنفيذ مشروعاتها بكفاءة أكبر، كما أن انخفاض الفائدة يزيد من السيولة المتاحة في السوق، ويجعل تمويل المشروعات العقارية أكثر سهولة، وهو ما ينعكس إيجابيًا على السوق ككل.

هل تحتاج السوق العقارية إلى تطوير منتجات جديدة تناسب متغيرات السوق؟

بالتأكيد، فالمنتج العقاري يحتاج إلى تحديث مستمر ليتماشى مع تطور أنماط الحياة والتغيرات الاجتماعية، وقد شهدنا ظهور مفاهيم جديدة، مثل المجتمعات السكنية المغلقة، والمجمعات السكنية التي توفر مساحات خضراء، والمجتمعات الساحلية والترفيهية، وكذلك التطوير في المشروعات التجارية والمجمعات التجارية الحديثة، كما أن التطور الهندسي أسهم في تقليل التكاليف وتحسين كفاءة التشغيل، وعلى سبيل المثال، من خلال استخدام تقنيات البناء الحديثة التي تقلل من تكلفة التنفيذ وتزيد من العائد الاستثماري، فالهندسة والتخطيط قادران دائمًا على التكيف مع متغيرات السوق وتحقيق نتائج إيجابية.

نود أن نتعرف على مشروعات شركة المعادي الحالية وخططها المستقبلية؟

تمتلك شركة المعادي مجموعة من المشروعات المهمة، وقد عملنا خلال الفترة الماضية على إعادة تنظيم وتسريع وتيرة التنفيذ فيها، لضمان استمرارية الشركة، ولعل من أبرز هذه المشروعات، تقسيم دجلة الجديدة بالمعادي، الذي يأتي في موقع متميز أمام نادي وادي دجلة، وقد وصلت نسبة الإنجاز في هذا المشروع إلى نحو ٩٦٪، وتم بالفعل تسليم ما يقرب من ٧٠٪ من الوحدات المبيعة، وجارٍ استكمال تسليم باقي الوحدات.

كما أن لدينا مشروعا واعدا للغاية، وهو مشروع «المعادي فيو الشروق»، حيث تم الانتهاء بالكامل من المرحلة الأولى، وجزء كبير من المرحلة الثانية، ونحن بصدد تسليم نحو ٧٦ فيلا، بالإضافة إلى قرابة ١٠٠ وحدة سكنية سيتم تسليمها خلال شهر رمضان.

أما المرحلة الثالثة، فقد تم التعاقد بالكامل على أعمال الإنشاءات الخاصة بها، ونعمل على تسريع وتيرة التنفيذ، حتى تكتمل المرافق والبنية التشغيلية للمشروع بصورة متكاملة، بما يحقق رضا العملاء، خاصة أن بعض الخدمات المرتبطة بالمرحلة الأولى تعتمد في اكتمالها على المراحل التالية. والحمد لله، يسير المشروع بخطى إنشائية قوية، مع التزام واضح بجداول التسليم.

وتعاقدنا مع شركات متخصصة في إدارة وتشغيل المشروعات، بهدف تحسين جودة التشغيل وضمان تقديم أفضل مستوى من الخدمات، بما يعزز من وجود الشركة في شرق القاهرة ويدعم خططها التوسعية المستقبلية.

ما آخر تطورات مشروع «سي بيل المنصورة الجديدة»؟

مشروع «سي بيل المنصورة الجديدة» إعادنا تشغيله بعد فترة توقف، ورفعنا معدلات التنفيذ بشكل مكثف، للانتهاء من مرحلته الأولى وتسليمها بمستوى الجودة الذي يليق باسم شركة المعادي ومنتجاتها.

هل تغيرت استراتيجيتكم في البيع خلال الفترة الأخيرة؟

بالفعل، منذ نحو عام ونصف تقريبًا بدأنا تنفيذ خطة واضحة تهدف إلى توفير منتج جاهز للتسليم، وكما تحدثنا سابقًا عن أهمية المصداقية والثقة، فإن المرحلة الحالية من السوق تعطي الأفضلية للمطور الذي يمتلك منتجًا جاهزًا، فالسوق بها نوعان من الطلب، هما الطلب الحقيقي والطلب استثماري، كما أشرنا، ويبحث الأول عن وحدة جاهزة للتسليم والتشغيل الفوري، لأن العميل يريد أن يرى ما يشتريه على أرض الواقع، خاصة بعد التحديات التي شهدها السوق وتأخر بعض المطورين في التسليم، لذلك، أصبح البيع على المخطط فقط لم يعد بنفس القوة السابقة، والعميل أصبح أكثر حرصًا على معاينة المنتج فعليًا قبل الشراء.

ولهذا، حرصنا على أن يكون لدينا مخزون من الوحدات الجاهزة للتسليم، إلى جانب استكمال المراحل المختلفة من مشروعاتنا، وهذا التوجه يدعم موقف الشركة في السوق، ويعزز ثقة العملاء في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

أنتم تركزون حاليًا على إنهاء وتسليم المشروعات القائمة لكن هل هناك خطط لاطلاق مشروعات جديدة خلال الفترة المقبلة؟

تركيزنا الأساسي في هذه المرحلة هو استكمال المشروعات القائمة وتسليمها وفق أعلى معايير الجودة والالتزام الزمني، لأننا نؤمن بأن استقرار الشركة وتعزيز ثقة العملاء يأتيان أولًا من الوفاء بالتزاماتنا الحالية، لكن هذا لا يعني غياب الرؤية المستقبلية، فلدينا خططا مدروسة للتوسع وإطلاق مشروعات جديدة في التوقيت المناسب، وفقًا لدراسات سوقية دقيقة، وبما يتماشى مع قدراتنا التشغيلية والمالية، وبما يحافظ على التوازن بين النمو والاستدامة.

ونحن لا نستهدف التوسع من أجل التوسع فقط، بل نسعى إلى نمو محسوب يضيف إلى سجل الشركة ويعزز مكانتها التاريخية في السوق العقارية المصرية.

الشراكات والتوسع الجغرافي خيار استراتيجي لتعزيز الاستدامة وتنويع مصادر العائد

المعادي للتنمية والتعمير منذ ١٩٠٤

تراجع أسعار الفائدة دفعة قوية للتمويل والسيولة.. والربحية الذكية تحسّن الكفاءة

القيمة الحقيقية للأراضي لا تقاس بعدد الأفدنة وإنما بمدى جاهزيتها للتطوير

التحول نحو المنتج الجاهز يساعد في الاستجابة للطلب ومواكبة أنماط الحياة الجديدة

في ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها السوق العقارية ، تبرز شركة المعادي للتنمية والتعمير كواحدة من أقدم وأعرق الكيانات التي أسهمت في تشكيل الخريطة العمرانية منذ تأسيسها عام ١٩٠٤، ودورها التاريخي في تطوير أحد أبرز الأحياء السكنية في مصر.

واليوم تقف الشركة عند مرحلة مفصلية، تجمع بين إرث تاريخي يمتد لأكثر من قرن، ورؤية حديثة تستهدف تعزيز القدرة التنافسية، ومواكبة متغيرات السوق، وتلبية احتياجات العملاء في بيئة اقتصادية تتسم بالتحديات والفرص في آن واحد.

توازنات الطلب الحقيقي والاستثماري تضمن استقرار السوق وحمايته من «سيناريو الفقاعة»

أدوات الإدارة الحديثة والتحول الرقمي والمصداقية مفاتيح المنافسة مع القطاع الخاص

الحادية والعشرون | الإصدار الثانى- العدد: 879

• الأحد 22 فبراير 2026 م

الدكتور مجدي حسن نقيب البيطريين لـ« عالم المال »:

لا بد من تشكيل لجنة خبراء لتنظيم دورات الإنتاج على مدار العام

دعم المربين والمستهلكين تتطلب منظومة كاملة من التخطيط والرقابة

خسائر صغار المربين أدت لتراجع حصتهم في الإنتاج إلى 60 %

تعد صناعة الدواجن واحدة من الركائز الأساسية للقطاع الزراعي في مصر، فهي لا تسهم فقط في توفير البروتين الحيواني للمواطنين، بل تمثل أيضًا مصدر دخل رئيسيًا لملايين المربين وصغار المستثمرين، هذا القطاع الضخم يشهد تحديات مستمرة تتعلق بتقلب أسعار الأعلاف، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وضغط الطلب الموسمي، مما يجعل استقرار السوق المحلية أمرًا حيويًا للحفاظ على الأمن الغذائي وضمان استدامة الإنتاج.

وأكد الدكتور مجدي حسن، نقيب الأطباء البيطريين، خلال حواره، أنه مع هذه التحديات، تبرز الحاجة إلى منظومة متكاملة من الدعم والإشراف والرقابة على مراحل الإنتاج كافة، لضمان جودة المنتج وحماية المربين من الخسائر، خصوصًا صغارهم الذين يشكلون غالبية حجم الإنتاج، والتي تراجعت خلال الفترة الأخيرة بنسبة حوالي ٢٠٪.

وإلى نص الحوار..

ما موقفكم من استيراد الدواجن كوسيلة لخفض الأسعار؟

الاستيراد قد يؤدي إلى انخفاض مؤقت في الأسعار، لكنه يمثل خطرًا كبيرًا على الصناعة المحلية، لأنه يسبب خروج المزيد من صغار المربين من السوق ويضعف الإنتاج المحلي، لذلك، يجب أن يتركز الجهد على دعم المربين المصريين وحماية الصناعة الوطنية على المدى الطويل.

لأن الاستيراد يدعم المنتج الأجنبي على حساب الصناعة المحلية، مشيرًا إلى أنه بدلًا من استنزاف العملة الصعبة في الاستيراد، يجب توجيه هذه الموارد لدعم المربي المحلي وتقليل تكلفة الإنتاج، مع الالتزام بآلية تسعير عادلة تضمن توافر المنتج واستمرارية عمل المربين.

كيف يمكن للدولة أن تدعم المربين خلال فترات ارتفاع التكلفة؟

ارتفاع الأسعار ليس بسبب الاحتكار والاستيراد مخاطرة بالإنتاج المحلي

بورصة الدواجن ضرورية لتحديد الأسعار العادلة وحماية السوق

توجيه الدعم المباشر للمربين أكثر فاعلية من الاستيراد، فهو يحافظ على استقرار الأسعار ويوازن بين مصلحة المربي والمستهلك في الوقت نفسه، كما يجب أن تعتمد وزارة الزراعة والجهات المعنية على لجان خبراء لوضع ضوابط علمية للإشراف على جميع أقسام صناعة الدواجن ودراسة أسباب ارتفاع التكلفة وظروف الإنتاج.

إلى أي مدى يتأثر صغار المربين من الخسائر؟

صغار المربين كانوا يمثلون نحو ٨٠ إلى ٨٥٪ من إجمالي الإنتاج، لكن نسبتهم تراجعت خلال الفترة الأخيرة إلى نحو ٦٠-٦٥٪ نتيجة الخسائر، وهو ما أدى إلى انخفاض المعروض وارتفاع الأسعار وفقًا لقواعد العرض والطلب.

حيث إن صغار المربين يمثلون خط الدفاع الأول لحماية الصناعة الوطنية من الدواجن المجمدة المستوردة، والتي قد تختلف في مواصفاتها القياسية وفترات تخزينها.

وهل الاحتكار هو سبب ارتفاع الأسعار؟

ارتفاع الأسعار لا يعود للاحتكار، فالدواجن سلعة حية لا يمكن تخزينها، والمربي يضطر إلى بيعها فور وصولها إلى الوزن التسويقي، مما يجعل ممارسات الاحتكار التقليدية صعبة التطبيق.

وما الإجراءات التي تقترحها كنقيب للبيطريين لضمان استقرار السوق؟

يجب دعم صغار المربين، وإعداد خرائط وبائية دقيقة لتحديد طبيعة الأمراض واللقاحات الملائمة، وإنشاء بورصة سلعية تعلن الأسعار العادلة يوميًا أو أسبوعيًا مع تحديد هامش ربح مناسب، كما نحتاج إلى تخطيط دقيق لدورات الإنتاج بما يتناسب مع المواسم المختلفة، وتشديد الرقابة على شركات إنتاج الأمهات والجدود، ومراحل التربية، والأعلاف التي تمثل نحو ٨٠٪ من تكلفة الإنتاج لضمان جودة الكتاكيت ووصول الأعلاف إلى المربين، خصوصًا الصغار.

تفعيل المسح الميداني للأمراض لوضع خريطة وبائية تساعد في حماية القطعان وتقليل الفواقد، وتشكيل لجنة من الخبراء لوضع رؤية طويلة الأمد لتنظيم دورات الإنتاج على مدار العام.

وما الهدف النهائي من هذه الإجراءات؟

الهدف هو تحقيق التوازن بين حماية المربين وضمان توفير منتج بأسعار مناسبة للمواطنين، وذلك لكي يتم تنفيذه يتطلب منظومة متكاملة من التخطيط والإشراف والرقابة المستمرة، وليس وقف تداول الدواجن الحية، وإنما تنظيمه بما يحمي المنتج المحلي، بما يدعم استقرار السوق ويحافظ على الأمن الغذائي للدولة، اعتمادًا على مدخلات وإنتاج مصري خالص.

الدكتور خالد جاد المتحدث الرسمي باسم وزارة الزراعة:

خطط استباقية لحماية القمح من تقلبات المناخ و5 أصناف جديدة تواجه الإجهاد الحراري

قال الدكتور خالد جاد، المتحدث الرسمي باسم وزارة الزراعة، إن الدولة تتحرك بصورة استباقية لمواجهة تداعيات التغيرات المناخية على محصول القمح، باعتباره أحد أهم المحاصيل الاستراتيجية المرتبطة مباشرة بالأمن الغذائي المصري، موضحًا أن الوزارة تتابع الحقول بشكل يومي في ظل ما يشهده الموسم الشتوي الحالي من ظواهر مناخية غير معتادة.

وأضاف الدكتور خالد جاد، في حوار مع «عالم المال»، أن اتفاق استيراد الدواجن الذي جرى بالتنسيق بين وزارتي التموين والزراعة وجهاز «مستقبل مصر» يأتي في إطار إجراءات تنظيمية تستهدف تعزيز استقرار الأسواق وتأمين المعروض، مشيرًا إلى أن معارض «أهلا رمضان» تشهد تخفيضات لا تقل عن ٢٠٪ وتصل في بعض السلع إلى ٣٠٪ مقارنة بالأسواق، لافتًا إلى أن نحو ٨٠٪ من المنتجات المعروضة من إنتاج وزارة الزراعة، في إطار جهود الدولة لتخفيف العبء عن المواطنين وضمان توافر السلع بجودة مناسبة وأسعار مخفضة وإلى نص الحوار

كيف تتعامل وزارة الزراعة مع التغيرات المناخية وتأثيرها على محصول القمح؟

بالفعل نشهد خلال الفترة الحالية موجة من التغيرات المناخية الحادة، من ارتفاع ملحوظ في درجات الحرارة نهارًا وانخفاضها ليلا، إلى ندرة الأمطار وظهور رياح خماسين مبكرة، وهي عوامل قد تؤدي إلى نضج مبكر في سنابل القمح وتؤثر على حجم الحبوب وإنتاجية الفدان، لذلك تتحرك الوزارة بسرعة لحماية هذا المحصول الاستراتيجي الذي يمثل ركيزة أساسية للأمن الغذائي المصري، خاصة أن المساحات المنزرعة هذا الموسم تجاوزت ٣,٧ مليون فدان على مستوى الجمهورية.

هل تم اتخاذ إجراءات فنية لمواجهة هذه الظواهر غير المعتادة؟

نعم، الوزارة سبق أن تعاملت مع ظروف مشابهة من خلال استنباط أصناف متحملة للإجهاد الحراري والتغيرات المناخية، وتم هذا الموسم زراعة ٥ أصناف جديدة قادرة على التكيف مع تلك المتغيرات، كما كثفنا الحقول الإرشادية والندوات والقوافل الزراعية في مختلف المحافظات، لتوعية المزارعين بطرق الري السليمة واستخدام بعض المغذيات التي

تخفيضات «أهلا رمضان» تصل لـ30 % وسعر اللحوم يبدأ بـ250 جنيهًا في منافذ الحكومة

استيراد الدواجن إجراء تنظيمي لضبط السوق وليس بسبب نقص الإنتاج

مبادرة «معاك في الغيط» تقدم دعمًا فنيًا مباشرًا للمزارعين

تقلل من تأثير النضج المبكر وتساعد النبات على استكمال دورة نموه بصورة طبيعية، بما يحافظ على جودة المحصول وإنتاجيته.

وماذا عن متابعة الإصابات المرضية والحشرية في ظل هذه الظروف؟

المتابعة الميدانية مستمرة على مدار الساعة، وقد شددنا على أهمية الرصد المبكر لأي إصابات مرضية أو حشرية، وأطلقنا حملة موسعة لمكافحة القوارض ومرض صدأ القمح، مع توفير مكافحة مجانية للمساحات الكبيرة، لضمان السيطرة على أي بؤر إصابة في مهدها وعدم انتشارها.

أطلقت الوزارة مبادرات لدعم الفلاحين.. ما أبرزها؟

من أبرز المبادرات مبادرة «معاك في الغيط»، وهي تقدم دعمًا فنيًا مباشرًا للمزارعين، خاصة صغار الفلاحين، من خلال تعريفهم بأحدث التوصيات الزراعية وأساليب التعامل مع التغيرات المناخية، بما يعزز قدرتهم على حماية محاصيلهم وتحقيق أفضل إنتاجية ممكنة.

كيف تستعد الوزارة لموسم توريد القمح خلال عام ٢٠٢٦؟

هناك تنسيق كامل بين وزارتي الزراعة والتموين والتجارة الداخلية لاستقبال المحصول، حيث نوفر الميكنة الزراعية الحديثة للحصاد، ونقدم الدعم الفني لتقليل الفاقد، إلى جانب تجهيز الشون والصوامع لتشجيع المزارعين على توريد أكبر كمية ممكنة.

حيث إن مصر تنتج نحو ١٠ ملايين طن سنويًا، وأعلى معدل توريد سُجل العام الماضي بلغ نحو ٤ ملايين طن، ونستهدف هذا العام رفع نسبة التوريد لتعزيز المخزون الاستراتيجي.

مؤخرًا تم استيراد دواجن مجمدة فهل ينعكس ذلك سلبًا على السوق المحلية؟

إطلاقًا، الاستيراد الذي تم بالتنسيق بين وزارتي التموين والزراعة وجهاز مستقبل مصر يندرج ضمن إجراءات تنظيمية لتعزيز استقرار الأسواق وتأمين المعروض، ولا يعني وجود نقص في الإنتاج المحلي، فالسوق المصرية لديها مخزون كاف وإنتاج مستمر يغطي احتياجات الاستهلاك، الهدف هو تعزيز الأمان السلعي ومواجهة أي محاولات لاحتكار السلعة أو التأثير على الأسعار.

كيف يسهم الاستيراد في ضبط السوق رغم أن مصر لديها اكتفاء ذاتي من الدواجن؟

تنوع مصادر الإمداد يمنح السوق مرونة أكبر، ويحد من أي ممارسات احتكارية قد تؤثر على توازن الأسعار، الدولة تتحرك بشكل استباقي للحفاظ على استقرار السوق وحماية المستهلك.

الدور الرئيسي للوزارة يتمثل في توفير المنتج وضمان استمرارية طرحه في الأسواق، إلى جانب المساهمة في منع الاحتكار من خلال التوسع في المنافذ الحكومية والأسواق المنظمة التي تتيح السلع بأسعار مناسبة للمواطنين.

حدثنا عن معارض «أهلا رمضان» ونسب التخفيض؟

نسب التخفيض لا تقل عن ٢٠٪ مقارنة بالأسواق، وتتراوح غالبًا بين ٢٠ و٣٠٪، نحو ٨٠٪ من المنتجات المعروضة من إنتاج وزارة الزراعة وتتميز بجودة عالية.

أسعار اللحوم الحية في المعارض تتراوح بين ٢٨٠ و٣٠٠ جنيه، بينما تصل أسعار اللحوم المجمدة إلى نحو ٢٥٠ جنيهًا، مع انتشار المعارض والمنافذ في مختلف المحافظات لتخفيف العبء عن المواطنين.

الدكتور عبد العزيز السيد رئيس شعبة الدواجن بالغرفة التجارية في القاهرة:

ارتفاعات الأسعار في رمضان مؤقتة وانخفاض متوقع بعد الأسبوع الأول من الشهر

تعويض الخسائر وضغوط الطلب وراء الزيادة.. والسعر العادل لا يتجاوز 80 جنيهًا بالمزرعة

اجتماع موسع لوضع آليات إنقاذ الصناعة وتوطين الأمصال والأعلاف في صدارة الأولويات

قال الدكتور عبد العزيز السيد، رئيس شعبة الدواجن بالغرفة التجارية بالقاهرة، إن قطاع الدواجن يُعد أحد أعمدة الأمن الغذائي في مصر، بإنتاج سنوي يبلغ نحو ١,٦ مليار طائر و١٦ مليار بيضة، مؤكدًا أن المرحلة المقبلة تتطلب ضوابط توازن بين حماية المنتج وضمان سعر عادل للمستهلك، مع ترشيد الاستيراد ليكون في حدود الفجوة فقط، حفاظًا على الصناعة الوطنية ومنع الإضرار بصغار المربين.

وأكد في حوار مع «عالم المال»، أن أسعار الدواجن ستنخفض بعد الأسبوع الأول من رمضان، لأن اهتمام المواطن يتحول إلى مستلزمات، مطالبًا بعدم بيع مجزآت الدواجن المستوردة، لأنها تضر بصغار المربين نتيجة المنافسة غير المتكافئة، مع اقتراح استيراد دواجن كاملة وتجزئتها داخل السوق المحلية لدعم حلقات الإنتاج وإلى نص الحوار.

نرفض بيع مجزآت الدواجن المستوردة لأنه يضر بصغار المربين

صناعة الدواجن تواجه تحديات كبيرة في المرحلة الحالية.. كيف تستعدون للتعامل معها؟

هناك استعدادات لعقد اجتماع موسع عقب عيد الفطر مباشرة لمناقشة التحديات التي تواجه قطاع الدواجن، ووضع آليات واضحة لترسيخ الصناعة محليًا، الاجتماع سيحضره ممثلون عن وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ووزارة التموين والتجارة الداخلية، إلى جانب اتحاد منتجي الدواجن والغرف التجارية، الهدف الأساسي هو مناقشة توطين صناعة الأمصال والأعلاف، وتفعيل قانون حظر تداول الطيور الحية، بما يحقق استقرارًا حقيقيًا في السوق.

وماذا عن أبرز الملفات المطروحة على طاولة الاجتماع؟

نركز على الحد من التقلبات الحادة في أسعار البيع للمستهلك، لأننا نرى أحيانًا ارتفاعات مبالغًا فيها، وأحيانًا أخرى انخفاضات دون تكلفة الإنتاج، وهذا يضر بالمنتج ويهدد استمرارية الصناعة، نريد آليات تضمن سعرًا عادلًا ومتوازنًا يحمي الجميع.

كيف ترصدون الأسعار الحالية في السوق؟

أسعار الدواجن البيضاء في المزرعة تتراوح حاليًا بين ٩٠ و٩٣ جنيهًا للكيلو، وتصل إلى المستهلك ما بين ١٠٠ و١٠٥ جنيهات، وقد ترتفع إلى ١١٠ جنيهات في بعض سلاسل الهايبر ماركت، هذه الأسعار لا تعكس دائمًا التكلفة الفعلية.

وما هو السعر العادل من وجهة نظركم؟

التكلفة الفعلية للدواجن عند احتساب سعر الكتكوت، وكميات العلف، والأمصال واللقاحات، والتدفئة، ونسبة النافق تجعل السعر العادل في المزرعة يتراوح بين ٧٦ و٨٠ جنيهًا كحد أقصى، على أن يصل للمستهلك بحد أقصى ٩٠ جنيهًا، ومع دخول فصل الصيف وإلغاء بند التدفئة في الدورات الجديدة، تنخفض التكلفة نسبيًا.

ما السبب في الزيادات التي نشهدها في أسعار الدواجن حاليًا؟

هناك سببان رئيسيان: الأول هو تعويض الخسائر السابقة، إذ ظلت الأسعار لفترة طويلة بين ٥٥ و٦٠ جنيهًا، وهو أقل من التكلفة الفعلية، ما تسبب في خسائر كبيرة للمنتجين، السبب الثاني هو ضغوط الموسم، حيث يزيد الطلب في بداية شهر رمضان بنسبة تصل إلى ٢٥٪.

ومتى تنخفض الأسعار وترجع إلى مستوياتها الحقيقية؟

بعد الأسبوع الأول من رمضان غالبًا ما ينخفض الطلب، لأن اهتمام المواطن يتحول إلى مستلزمات أخرى مثل الكعك والبسكويت وملابس الأطفال، هذا عامل قد يساهم في تراجع الأسعار، لكن لا أحد يستطيع الجزم، لأن السوق تحكمه آليات العرض والطلب، ونحن ليست لدينا أدوات رقابية مباشرة لفرض سعر معين.

كيف يتم تقييم آلية العرض والطلب الحالية؟

أنا لا أحبذ هذه الآلية وحدها في قطاع يتعلق بالأمن الغذائي والأمن القومي، يجب أن تكون هناك ضوابط واضحة تمنع الارتفاعات غير المبررة، وتحافظ على الصناعة من الانهيار، لأن خروج المنتجين من المنظومة يؤدي لاحقًا إلى شح المعروض وارتفاعات أكبر.

ما موقفكم من استيراد الدواجن؟

نحن لا نرفض الاستيراد إذا كان الهدف منه سد الفجوة فقط، لكننا نطالب بعدم بيع مجزآت الدواجن المستوردة، لأنها تضر بصغار المربين نتيجة المنافسة غير المتكافئة، ونقترح بدلًا من ذلك استيراد دواجن كاملة وتجزئتها داخل السوق المحلية، بما يدعم حلقات الإنتاج والتشغيل.

ويرى البعض أن الاستيراد قد يكون حلًا سريعًا لسد الفجوة في الإنتاج المحلي، إلا أنني أرفض هذا الاتجاه، لأن تعزيز الصناعة المحلية ودعم المربين المصريين أفضل من الاعتماد على الاستيراد، الذي قد يؤدي إلى إغراق الأسواق وزيادة المنافسة غير العادلة، مسببًا خسائر للمربين المحليين ويؤثر سلبًا على الأسعار.

وما حجم إنتاج مصر من الدواجن حاليًا؟

إنتاج مصر يبلغ نحو ١,٦ مليار طائر سنويًا، إضافة إلى ١٦ مليار بيضة، ما يعكس ضخامة هذا القطاع وأهميته في منظومة الأمن الغذائي، لذلك نؤكد ضرورة الحفاظ عليه من أي سياسات قد تؤدي إلى إغراق السوق أو الإضرار بالمنتج المحلي.

في الختام.. ما الرسالة التي توجهها للحكومة والمستهلك؟

أقول إن حماية صناعة الدواجن هي حماية للأمن الغذائي، لا بد أن نراعي المنتج كما نراعي المستهلك، وألا نسمح ببيع المنتج بأقل من تكلفته، لأن ذلك سيؤدي إلى خروج المنتجين من السوق، ثم نواجه لاحقًا أزمات أكبر وارتفاعات حادة في الأسعار، المطلوب هو الانضباط والتوازن لضمان استقرار السوق واستدامة الصناعة.

الصادرات ترتفع بنسبة 82 %

مصر الأولى عالميًا في تصدير الفراولة المجمدة وتحقق 697 مليون دولار خلال 2025

أصبحت مصر تحتل المركز الأول عالميًا كدولة مُصدّرة للفراولة المجمدة وفق الإحصاءات الدولية، حيث حققت صادرات الفراولة المجمدة معدل نمو قويًا بلغ ٨٢٪، إذ ارتفعت قيمتها من ٣٨٣ مليون دولار في عام ٢٠٢٤ إلى ٦٩٧ مليون دولار في ٢٠٢٥.

وبلغت الواردات العالمية للفراولة المجمدة نحو ١,٤ مليار دولار بكمية ٨٤٢ ألف طن في ٢٠٢٤، مع نمو سنوي للقيمة بنحو ٢٪ وللكميات بنحو ٣٪ خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤، مما يعكس اتساع قاعدة الطلب واستمرار جاذبية المنتج المصري على المستوى العالمي.

وتظهر خريطة الاستيراد العالمية تمركزًا واضحًا في عدد من الأسواق الكبرى، تتصدرها الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وكندا واليابان، حيث تستحوذ هذه الدول مجتمعة على نحو ٥٠٪ من واردات العالم في ٢٠٢٤، مما يجعلها أسواقًا محورية لاستراتيجيات التوسع ورفع القيمة المضافة للصادرات المصرية.

وفي السوق الأمريكي، جاءت مصر ضمن كبار الموردين خلال الفترة من يناير إلى أكتوبر ٢٠٢٥ بحصة تقارب ٩,٣٪ من واردات الفراولة المجمدة، بقيمة ٢٨ مليون دولار وبكمية ١٩ ألف طن، ما يفتح المجال لتعميق التواجد عبر تعاقدات أكثر استدامة وتوسيع شبكة العملاء، وفي كندا، بلغ إجمالي وارداتها ٧٤ مليون دولار في ٢٠٢٤، فيما وصلت الحصة المصرية إلى ٦٪ بقيمة ٤,٥ مليون دولار، مع نمو لافت خلال ٢٠٢٠-٢٠٢٤ بلغ ٤٩٪ في القيمة و٥٠٪ في الكمية، مما يعكس قدرة المنتج المصري على اقتناص حصة أكبر خلال الفترة المقبلة.

وفي منطقة الخليج، يُعد السوق السعودي نموذجًا لنجاح النفاذ المصري، حيث تستحوذ مصر على ٧٢٪ من واردات المملكة من الفراولة المجمدة بقيمة ١١,٨٩٢ مليون دولار وبكميات تجاوزت ١١ ألف طن، ما يعكس قوة الحضور المصري وأهمية الحفاظ على التنافسية وتعظيم القيمة المضافة.

وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي، تمثل الدول الأوروبية نحو ٤٠٪ من واردات الفراولة المجمدة عالميًا، بينما يشكل أكبر ١٠ مستوردين داخل الاتحاد نحو ٩٠٪ من واردات الاتحاد، مما يعزز أهمية التركيز على متطلبات الجودة والامتثال الفني لضمان توسع آمن ومستدام في تلك الأسواق.

وتشير مؤشرات "إمكانات التصدير" إلى فرص إضافية في السوق الأمريكي بنحو ٤٦ مليون دولار، وإمكانات توسع في الأسواق الأوروبية بنحو ٢٠٠ مليون دولار، ما يوفر مسارًا واضحًا لزيادة الحصة السوقية عبر رفع الجاهزية التسويقية والفنية.

ويظل استدامة هذا النمو مرتبطة بإدارة بعض التحديات، منها ضغوط المنافسة والأسعار، وتعزيز ثقة العملاء، وقضايا مرتبطة بالشتلات ومتطلبات متبقيات المبيدات وحماية الملكية الفكرية، بما يحافظ على ريادة مصر في تصدير الفراولة المجمدة ويحول النمو السريع إلى مكاسب طويلة الأجل في الأسواق الدولية.

CORPORATION

www.facebook.com/AlamALmalNews